



الحرية الاقتصادية في لبنان:

الواقع والمستقبل

بيروت، السبت 19 يناير / كانون الثاني 2013



Lebanese Economic Association
الجمعية الاقتصادية اللبنانية

FRASER
INSTITUTE



الحرية الاقتصادية في لبنان: الواقع، الرهانات والتحديات

يهدف مؤتمر الحرية الاقتصادية في لبنان إلى استضافة معاهد دولية كبرى تعد فاعلة على صعيد رسم استراتيجيات السياسات الدولية الاقتصادية. ومن أبرزها معهد فريز الكندي أحد أشهر المعاهد الدولية في إعداد تقارير الحرية الاقتصادية والذي خص لبنان بتقرير هذه السنة. ولقد كانت الفكرة الأساسية هي خلق نوع من التفاعل المباشر بين معدي التقرير والفاعلين الأكاديميين والسياسيين ورجال الأعمال وممثلي العمال بخصوص المؤشرات المعتمدة في أفق تقويم السياسات الاقتصادية.

سيحضر خلال المؤتمر فعاليات وخبراء وباحثين ومهتمين محليين ودوليين كما سيشهد حضور أطراف متعددة من المجتمع المدني من أحزاب سياسية وممثلي العمال ورجال الأعمال والإعلاميين وأعضاء الحكومة والمهتمين بقضايا الحرية الاقتصادية بلبنان

بعد الافتتاح سوف تنظم ورش ستناقش مضامين تقرير الحرية الاقتصادية بلبنان حيث ستقوم اللجان برفع ملاحظاتها إلى معدي التقرير بخصوص المؤشرات المعتمدة.

ويهدف المؤتمر إلى مناقشة الوضع الراهن للحرية الاقتصادية بلبنان ومناقشة آليات وسبل تعزيز هذه الحرية الاقتصادية وتسهيل الضوء على مكان ضعف وقوة المبادرة الحرة للاقتصاد اللبناني ومقارنة مؤشر الحرية الاقتصادية بلبنان مع المعدل العالمي والمعدل العربي ومعدل الدول العشر الأوائل في العالم.

ستتطرق ورش عمل المؤتمر بالتحليل والتقييم لمجموعة من مؤشرات الحرية الاقتصادية المتعارف عليها دولياً من قبيل حجم الحكومة الأمثل ودورها ووزنها في النشاط الاقتصادي وحرية التبادل التجاري والإجراءات التنظيمية الهادفة إلى تنظيم الائتمان والعمالة والأعمال التجارية، النظام القانوني وتأمين حقوق الملكية واستقرار وثبات العملة الوطنية.

سيدير الورش أساتذة اقتصاد وقانون لبنانيون وعرب، ومواضيع الورش هي كالتالي:

● حجم الحكومة الأمثل ودورها ووزنها في النشاط الاقتصادي : ستديرها دة.جانا بدران

● حرية التبادل التجاري: ويديرها د.نوح الهرموزي

● الإجراءات التنظيمية الهادفة إلى تنظيم الائتمان والعمالة والأعمال التجارية: ويديرها د.علي حداده

● النظام القانوني وتأمين حقوق الملكية: وتديرها دة.عزة سليمان

● استقرار وثبات العملة الوطنية: ويديرها د.حبيب عواده

وسينتهي المؤتمر بإعداد تقرير نهائي عن وضع الحرية الاقتصادية بلبنان بتنسيق بين الخبراء المحليين والدوليين، ويتضمن هذا التقرير توصيات ترفع لصناع القرار بلبنان.



Lebanese Economic Association
الجمعية الاقتصادية اللبنانية

FRASER
INSTITUTE



برنامج عمل مؤتمر «الحرية الاقتصادية في لبنان: الواقع والمستقبل»

9.00 استقبال المشاركين وبداية التسجيل

9.30 كلمة ممثل وزارة الاقتصاد اللبنانية

9.40 كلمة الأستاذ منير راشد نائب رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية

9.50 كلمة البروفيسور توم بالمر عن مؤسسة كاتو للأبحاث ومؤسسة أطلس لدعم

التجارة الحرة

10.15 كلمة الدكتور نوح الهرموزي المدير التنفيذي لمشروع منبر الحرية

والمركز العلمي العربي للدراسات والأبحاث الإنسانية

10.25 تقديم تقرير «الحرية الاقتصادية بلبنان» من قبل مدير معهد فريزر الكندي فريد ماك ماهون

10.35 الإعلان عن تشكيل اللجان وورش العمل

10.55 استراحة شاي

11.15 انطلاق أشغال اللجان

13.00 وجبة الغذاء

14.30 استئناف الجلسة العمومية لتقديم تقارير اللجان تديرها الدكتورة عزة سليمان

15.00 تعليقات رؤساء اللجان على التقارير

16.30 اختتام أشغال المؤتمر

نبذة عن المتحدثين بمؤتمر

«الحرية الاقتصادية في لبنان... الواقع والمستقبل»

توم بالمر:

زميل أقدم في معهد كيتو بواشنطن العاصمة، ومدير جامعة كاتو، الجناح التربوي للمعهد. وهو أيضا نائب رئيس البرامج الدولية في مؤسسة أطلس للأبحاث الاقتصادية، والمسؤول عن إدارة البرامج الدولية بأكثر من 14 لغة، وإدارة البرامج من خلال شبكة عالمية من مؤسسات الفكر والرأي. قبل ان ينضم الى كاتو كان نائب رئيس معهد الدراسات الإنسانية في جامعة جورج ميسون. ويحاضر في كثير من الأحيان في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا في مجال العلوم السياسية، الاختيارات العامة، والمجتمع المدني، وايضا حول الأسس الاخلاقية القانونية والتاريخية للحقوق الفردية. نشر العديد من الدراسات والمقالات عن السياسة والأخلاق في مجلات علمية مختلفة مثل مجلة هارفارد للقانون والسياسة العامة، الأخلاقيات، مراجعة نقدية، والاقتصاد السياسي الدستوري، والصحف مثل صحيفة وول ستريت جورنال، نيويورك تايمز، دي فيلت، واشنطن بوست، ومشاهد لندن. حصل بكالوريوس في الآداب في كلية سانت جون في الولايات المتحدة الأمريكية أنابوليس بولاية ماريلاند، MA في الفلسفة في الجامعة الكاثوليكية الأمريكية، واشنطن، DC، ودرجة الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة أكسفورد. وهو مؤلف كتب: تحقيق الحرية، نظرية التحررية، التاريخ والممارسة، والتي نشرت في عام 2009.

فريد ماكماهون:

هو نائب الرئيس للبحوث ومدير المركز الدولي للدراسات حول التجارة والعولمة في معهد فريزر. ويدير المشروع العالمي على الحرية الاقتصادية ويتناول القضايا العالمية مثل التنمية الحكم والتجارة والبنية الاقتصادية. مركز تنسيق شبكة الحرية الاقتصادية، والتحالف الدولي للدبابات التفكير المستقل في ما يقرب من 70 دولة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المركز بنشر مسح سنوي للشركات التعدين فريزر المعهد. F. مكماهون هو مؤلف العديد من المقالات والبحوث والكتب عدة، بما في ذلك الحصان هدية يبحث في الفم: أثر التحويلات الاتحادية على كندا الأطلسي، الذي فاز أنتوني فيشر سيدي الدولية للمضي قدما في مناقشة السياسات العامة، والطريق إلى النمو: كيف تصبح مزدهرة الأسوأ أداء الاقتصادات والتراجع عن النمو: كندا الأطلسي والاقتصاد مجموع السلبية.

وقد نشر العديد من الأعمال، بما في ذلك المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي، ومجلة كلية الدراسات الدولية المتقدمة (كلية الدراسات الدولية المتقدمة، جامعة جونز هوبكنز)، وكذلك المقالات في صحيفة وول ستريت جورنال، خيارات السياسات، والقومية للبريد، الوقت (كندا)، وجلوب اند ميل، أوتوا المواطن، والصحف الكندية الأخرى. المقالات والبحوث وقد كتب أو شارك مؤخرا مكتوبة-تشمل «الحرية الاقتصادية في أمريكا الشمالية»، «كيبك الرخاء: اتخاذ الخطوة التالية»، «الجدار الغيب: مسح معهد فريزر للتجارة السنوي»، و « الحرية الاقتصادية في العالم العربي. » حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة ماكغيل، مونتريال.

نوح الطرموزي

أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة ابن طفيل له عدة كتب و مقالات ودراسات وأبحاث اقتصادية منشورة في عدة دوريات ومجلات عربية و دولية. شارك في العديد من المحاضرات في إفريقيا وأوروبا وأمريكا و آسيا. يشغل حاليا منصب مدير المركز العلمي العربي للأبحاث و الدراسات الإنسانية. ألف كتاب «أسباب التخلف الاقتصادي في العالم العربي»، وشارك في ترجمة ومراجعة العديد من الكتب أبرزها «الليبرالية» و «الإسلام والثراء الفاحش». يعمل أيضا مديرا لمشروع منبر الحرية بشراكة مع مؤسسة أطلس للحرية الاقتصادية.

منير راشد

حائز على شهادة الدكتوراه من جامعة أريزونا في الولايات المتحدة الأميركية، ويشغل حالياً منصب نائب رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية، وهو من أعضائها المؤسسين، ومستشار لدى وزارة المالية. وقد أمضى الجزء الكبير من حياته المهنية في صندوق النقد الدولي في مهمات منتشرة حول الشرق الأوسط وإفريقيا وأميركا اللاتينية. له كتابات عديدة في مجالات إدارة المالية العامة، السياسات الضريبية، وتعبئة القدرات في القطاع العام، وقد أقام العديد من الدورات التدريبية في هذا المجال. مثل لبنان والجمعية في أكثر من مؤتمر خصوصاً حول الحرية الاقتصادية في العالم العربي.

عزة الحاج سليمان

حاصلة على دكتوراه في القانون الخاص من جامعة باريس 2 Assas، و على الإجازة والماجستير في قانون الأعمال من الجامعة اللبنانية، وعلى دبلوم متخصص في التوثيق والمكتبات من جامعة غرونوبل -2 بيار مانديز، تشتغل الآن كأستاذة محاضرة في كلية الحقوق ومعهد الفنون الجميلة، وفي الجامعة اللبنانية، وفي كلية الحقوق في الجامعة الإسلامية في بيروت منذ العام 2009-2010 ومختصة في تدريس المواد التالية: القانون المدني والتجاري والتجارة البحرية والجوية، والتجارة الإلكترونية، والملكية الفكرية والفنية.

جنا بدران جباوي

حاصلة على دكتوراه في إدارة الأعمال. وماستر في كل من الدراسات حول المرأة من جامعة باريز 8 وماستر في الفلسفة من جامعة السوربون بباريز وايضا ماستر في إدارة الاعمال من جامعة بوردو IV، تعمل حاليا كأستاذة محاضرة في أخلاقيات الأعمال بكلية إدارة الأعمال العليا التابعة للجامعة الأميركية في بيروت. وتعمل أيضا كمحاضرة في علم الأخلاق وإدارة الأعمال بكلية الاقتصاد وإدارة الأعمال التابعة للجامعة اللبنانية ببيروت.

علي حدادة

حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي، من جامعة Aix-en-provence بفرنسا، وماستر في نفس التخصص، ويشغل الان كأستاذ مختص في البحث والتحليل الاقتصادي. ويقوم بتدريس مادة الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي بكلية التسيير التابعة للجامعة اللبنانية ببيروت. له العديد من المقالات المنشورة بجرائد اقتصادية

حبيب محمد عوادة

حاصل على ماستر في علوم المالية من والشك وليدج بميشغن، الولايات المتحدة الأمريكية. يعمل منذ 2007 وإلى الآن كأستاذ محاضر في قسم المالية والمحاسبة بالجامعة اللبنانية الدولية، ويدرس أيضا الرياضيات المالية بالجامعة الإسلامية اللبنانية. وسبق وأن عمل محاضرا في قسم إدارة الأعمال بالجامعة العربية المفتوحة في بيروت.

نبذة عن المؤسسات المشاركة في مؤتمر «الحرية الاقتصادية في لبنان... الواقع والمستقبل»

معهد فريزر:

تأسس معهد فريزر سنة 1974، وهو مؤسسة مستقلة للبحوث والدراسات الكندية ويعمل على مستوى أمريكا اللاتينية كما له علاقات تعاون مع منظمات تعمل في نفس المجال في أكثر من 75 دولة. يهدف معهد فريزر إلى رؤية عالم مزدهر وحر حيث الفرد داخله يتمتع بخيارات واسعة، أسواق تنافسية وحيث المسؤولية الشخصية هي قلب التقدم الاجتماعي، كما يهدف إلى تقييم وتحليل وإبراز تأثير الأسواق التنافسية وتدخل الحكومة على مستوى رفاه الأفراد، كما يسعى إلى الترويج لاقتصاد سليم واقتراح أفكار لتحسين حياة الناس، وتحليل آثار السياسات العامة. يتم تمويل معهد فريزر من خلال مساهمات خصم ضرائب الأفراد والمؤسسات والمنظمات. ولأجل حماية استقلاليتها فمعهد فريزر لا يقبل أي عقود أبحاث أو إعانات مقدمة من طرف الدولة.

المبادرة العالمية لدعم التجارة الحرة والسلام والازدهار:

المبادرة العالمية لدعم التجارة الحرة والسلام والازدهار وبشراكة مع مؤسسة أطلس تبحث عن ترسيخ الأفكار والسياسات التي تؤمن بأهم حقوق الفرد، الحق في الحياة، الحرية والسعي إلى السعادة. وتقدم المبادرة أفكاراً بديلة للإيديولوجيات المتحجرة من خلال إبراز مميزات الحرية الفردية وضرورة تحجيم سلطات الدولة. تهدف المبادرة العالمية لدعم التجارة الحرة والسلام والازدهار أساساً إلى خلق شبكة عالمية بين مختلف الدول وخاصة التي تتطلع إلى تشجيع الحرية الفردية، حرية التجمع، حرية الدين، حرية التجارة، تحديد دور الحكومات، ودولة الحق والسلام عن طريق نشر وتوزيع الكتب وتأسيس المواقع والترويج للمقالات الصحفية واستخدام وسائل الإعلام الحديثة الإبداعية وتنظيم ندوات ومؤتمرات حول السياسات العامة.

منبر الحرية:

منبر الحرية مشروعٌ غير حزبي وغير ربحي يؤمن بحرية الفرد المقرونة بالمسؤولية كقوام لعالم تسوده قيم السلام والرفاهية. حرية تمر عبر احترام خصوصية الفرد و تحريره من القيود الوضعية القسرية التي فرضتها و تفرضها عليه المنظومات الفكرية الشمولية و الجماعات السياسية والحكومات ذات السلطات المهيمنة والصلاحيات الواسعة النطاق.

ويرمي منبر الحرية، عبر أنشطة فكرية وثقافية وعلمية، إلى فتح المجال أمام الفرد ليتمتع بكل مسؤولية، بحريته وحقوقه الأساسية وتمكينه من العيش في سعة من الحرية، والتعلم والمعرفة. وإيماناً من "منبر الحرية" بضرورة توسيع وإثراء المجال الإدراكي للوعي الحر لدى الفرد العربي يسعى المشروع إلى نشر المعرفة لكي يدرك القارئ موقعه ضمن مساحات الحرية التي يتمتع بها نظيره في أرجاء البلدان المتقدمة.

المركز العلمي العربي للدراسات والأبحاث الإنسانية:

المركز العلمي العربي للدراسات والأبحاث الإنسانية مؤسسة بحثية علمية عربية تأسست من طرف ثلة من الباحثين بغية المساهمة في إغناء الحركة البحثية في العالم العربي. ويأتي تأسيس هذا المركز في سياق التحولات التي تشهدها البنى المجتمعية في العالم العربي، وهي تحولات تتطلب المواجهة بالدرس والنقد والتحليل. كما يهدف المركز إلى تطوير ونشر المعارف الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي، والمساهمة في النقاش العام وتقديم أفكار جديدة ومقترحات لصناع القرار والباحثين، مستلهمين المعارف الإنسانية والنماذج والتجارب الناجحة على الصعيد العالمي.

كما يهدف إلى الإسهام في بلورة تصورات وحلول لأهم المشاكل المجتمعية في مختلف أبعادها على امتداد العالم العربي، والتي من شأنها أن تشكل أرضية يستأنس بها صناع القرار في مختلف المجالات. ومتابعة ورصد مختلف التحولات المرتبطة بالتنمية والبحث في معيقاتها وتقديم حلول تساهم في تجاوزها.

الجمعية الاقتصادية اللبنانية:

الجمعية الاقتصادية اللبنانية جمعية مهنية، غير حكومية غير سياسية لا تبغى الربح، تأسست عام 2007، وتهدف إلى نشر وتعزيز الثقافة والمنهجية الاقتصادية في لبنان، من أجل تفعيل الجانب الاقتصادي في نقاشات السياسة العامة. أهداف الجمعية الأساسية تكمن في تسهيل وتعزيز تبادل البحوث الاقتصادية حول لبنان بين الباحثين الاقتصاديين، ومع الجمهور العام (طلاب، مؤسسات حكومية، منظمات غير حكومية)، توثيق الصلات بين المؤسسات الأكاديمية وغير الأكاديمية التي تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية في لبنان، التعاون مع مؤسسات دولية تعنى بالشؤون الاقتصادية.

تقرير 2012

الحرية الاقتصادية في لبنان: الواقع والمستقبل



Lebanese Economic Association
الجمعية الاقتصادية اللبنانية

FRASER
INSTITUTE



WWW.MINBARALHURRIYYA.ORG

توطئة

تؤدي الحرية الاقتصادية إلى نتائج اقتصادية واجتماعية إيجابية كما يتّضح في المرفق «أ». والحرية الاقتصادية هي قدرة الأفراد والعائلات على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية في ظل أقل قدر ممكن من التدخل الحكومي. بعبارة أبسط، إن عبقرية الأفراد وحوافزهم هي بالتأكيد أكثر كفاءة على خلق الازدهار وعدد من التداعيات الإيجابية مقارنة مع السياسات التدخلية الحكومية البيروقراطية أو التخطيط المركزي.

كما تساهم الحرية الاقتصادية أيضا في تحقيق رفاهية الأفراد. فكل صفقة مبرمة بحرية وتلقائية تعود بالنفع على كلا الطرفين. وفي غياب انتفاع الطرفين لن ينخرط الخاسر في العملية التبادلية مما سيؤثر على الاقتصاد برمته. ففي إطار حر تنافسي سينجذب العملاء بالسلع أو الخدمات ذات الجودة العالية والثلث المنخفض. أما المنتجون فهم ملزمون بتحسين جودة منتجاتهم وأثمنتها للاستجابة لطلبات زبائنهم، ولتفادي ضياعهم.

إن الملاحظة تؤكد كيف تبرم ملايين الصفقات بشكل حر وتلقائي بين أطراف تحقق استفادة ومنافع متبادلة مما يساهم في رفع الإنتاجية وإثراء الاقتصاد.

وفي المقابل فإن تقييد الحرية الاقتصادية يمنع الأفراد من إبرام صفقات ثنائية مربحة. حيث تقوض الإجراءات الحكومية حرية السوق أو يتم تقييد حرية وتنافسية السوق من طرف نخب ولوبيات متواطئة مع الحكومات. إن التفاعلات في أسواق من هذا النوع تتسم بالقسر والإكراه في جباية الضرائب وانعدام حرية اختيار السلع والخدمات.

كما أن غياب حرية الاختيار يثقل كاهل الأفراد بالضرائب ويدفعهم إلى الاقتصار على ما يقدم إليهم من سلع وخدمات. أما غياب المحفزات التي يمنحها السوق التنافسي فيؤثر سلبا على المنتجين ويضعف من رغبتهم في تحسين جودة سلعهم من أجل خدمة زبائنهم. وهذه هي إحدى أهم عيوب القطاع العمومي. إن «نظرية الخيار العام» درست بشكل مستفيض هذه الاختلالات وبينت كيف تستأثر اللوبيات وجماعات الضغط بالامتيازات على حساب باقي الأفراد وعموم المواطنين أمر قل ما يبرز في المنظومات الاقتصادية غير التدخلية والتي تضع الحرية محور عملها.

لكن التحدي الذي سيواجه ورشة العمل هذه يكمن في إعداد إستراتيجيات تهدف إلى رفع لبنان إلى مصاف البلدان العشرة الأولى، ليصل في نهاية المطاف إلى أعلى درجة في كل فئة. يمكن للبلدان الناجحة أن تكون قدوة حسنة يستفيد منها صناع القرار في لبنان لإيجاد الحلول المناسبة لبلدهم. فالحرية الاقتصادية قادرة إذن على توليد نتائج إيجابية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تحقيق معدلات نمو عالية، وزيادة في الاستقرار السياسي، والتطور السلمي للحرريات الأخرى.

سيتم إعداد تقرير حول نتائج هذه المناقشات، ويوزع على المشاركين للتعليق عليه ومناقشته قبل نشر التقرير النهائي في الدوريات وأكبر مجلات الأبحاث العالمية العلمية المدكّمة.

وللحصول على نسخة مجانية من التقرير الخاص بالحرية الاقتصادية في البلدان العربية وفي العالم، يرجى زيارة الموقع التالي:

<http://www.fraserinstitute.ca/economicfreedom/index.asp?snav=ef>

وللإطلاع على الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية حول مزايا الحرية الاقتصادية، يرجى الذهاب إلى:

<http://www.freetheworld.com/papers.html>

وللاطلاع على عرض غير أكاديمي يبين منافع الحرية الاقتصادية، يرجى الذهاب إلى:

<http://www.freetheworld.com/powerpoint.html>

أشغال اليوم الدراسي

سيبدأ اللقاء بجلسة افتتاحية يتم فيها استعراض الحرية الاقتصادية والسبل التي يتم من خلالها متابعة ورشة العمل.

بعد ذلك تشكل مجموعات فرعية، تدرس كل واحدة منها جانباً مختلفاً من الحرية الاقتصادية. ويكون لكل مجموعة مقرر أو منسق، وشخص آخر يتحدث باسمها لاستعراض الأفكار من مختلف الزوايا ووجهات النظر. ليخرج المشاركون وأعضاء اللجان بطرق لتمكين لبنان من الارتقاء بحريته الاقتصادية.

يلتقي المشاركون في جلسة ختامية تقدمها لجنة مشكلة من مقرر أو مسير كل مجموعة لتستعرض النتائج التي توصلت إليها كل مجموعة، وبعد ذلك يدخل الأعضاء في نقاش مفتوح.

قياس الحرية الاقتصادية

حجم الحكومة: الإنفاق العام، الضرائب والمقاولات:

مثل النفقات العمومية والضرائب وحجم الحكومة التي تشكل ضغطاً على المقاولات، ويعيق الاختيار الحر ويُدجَم الحرية الاقتصادية.

البنية القانونية وحماية حقوق الملكية

تشكل حماية الأشخاص وممتلكاتهم الهدف الأساسي للحرية الاقتصادية والمجتمع المدني. إنها الوظيفة الأكثر أهمية التي يجب أن تتولاها الحكومة.

الولوج لعملة سليمة

يؤدي التضخم لتبخر قيمة المداخل والمدخرات، مما يجعل العملة السليمة (غير المتضخمة) وسيلة لحفظ حقوق الملكية. إذا سجل التضخم مستويات مرتفعة بطريقة مضطربة، سيصبح من الصعب على الأفراد التخطيط لمستقبلهم وسيحرمهم ذلك من الاستفادة من فوائد الحرية الاقتصادية بطريقة فعالة.

حرية التجارة العالمية

حرية التبادل-في معناها الواسع، الشراء، البيع، إبرام العقود إلى غير ذلك- تعد مهمة للحرية الاقتصادية. وغياها يحرم المقاولات والخواص من التبادل مع نظرائهم في البلدان الأخرى.

تنظيم الائتمان، العمل والأعمال

لا تكتفي الحكومات بتوظيف مجموعة من الوسائل للحد من حق التبادل على المستوى العالمي فقط، بل قد تلجأ لوضع قوانين تحد من حق التبادل على المستوى الوطني أيضاً، أو تقوم بالحد من الائتمان أو التشغيل، أو تمنع استغلال مقاولتك بطريقة حرة. يقيس هذا المحور حدود الحرية الاقتصادية التي يسببها التنظيم والتدخل المفرط.

ملاحظات على الجداول

تشكل الحرية الاقتصادية رزمة متكاملة. ولكي يستفيد المواطنون في أي بلد استفادة تامة من الحرية الاقتصادية، لا بد أن يحصل هذا البلد على درجة جيدة في جميع المجالات. على سبيل المثال، إن البلد الذي يحقق درجة جيدة من حيث حجم الحكومة (من خلال الضرائب المتدنية) ولكنه يعاني من نظام قضائي معتل، لا يوفر لمواطنيه حرية اقتصادية حقيقية.

لهذا السبب، عند إعداد الجداول للبلدان العشرة الأولى في كل مجال من مجالات الحرية الاقتصادية، ننظر إلى البلدان التي حققت بصورة إجمالية مستوى عالياً من الحرية الاقتصادية (أي أعلى 30 بلداً) فقط. لكن البلد الذي لا يتمتع بدرجات عالية في جميع المجالات لا يعطينا نموذجاً مناسباً.

تتراوح درجات الحرية الاقتصادية من 0 إلى 10، حيث تشير الدرجة الأعلى إلى مستوى أعلى في الحرية الاقتصادية، كما هو واضح في الجداول التالية.

إن البيانات الواردة في الجداول مأخوذة من الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام 2012 Economic Freedom of the World: 2010 Annual Report ، الذي يستند إلى بيانات عام 2010، وهي أحدث البيانات التي كانت متوفرة وقت إعداد التقرير.

أما البيانات الواردة في التقرير السنوي والمؤشرات للحرية الاقتصادية في العالم Economic Freedom of the World Annual Report and Index فمأخوذة بالكامل عن مصادر موضوعية من إعداد جهات أخرى. وهذا يضيف سمة الموضوعية على التقرير، على اعتبار أن المؤلفين لا يختلقون بيانات خاصة بهم. وهذا يسمح بوجود عنصر أساسي في أية دراسة جيدة، ألا وهو القدرة على تكرارها والتحقق من صحتها. من المفترض أن يكون بمقدور أي باحث الاستفادة من البيانات التي استشهد بها هذا التقرير وأن يكون بمقدوره تكرار جميع النتائج والتحقق منها. إن إحدى المهمات التي ستقوم بها ورشة العمل هذه هي فحص البيانات الدولية التي تحدد ما إذا كانت تعطي صورة دقيقة عن الوضع في لبنان. فإذا تم العثور على بيانات مبهمّة أو غير دقيقة، يمكن الاتصال بالهيئات الدولية التي أنتجت البيانات المذكورة وشرح ورفع كل الملاحظات.

لم يصنف لبنان ضمن لوائح المؤشرات الدولية لغياب الإحصائيات بشأنها. إلا أنه مصنف ضمن «تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير والملاحق» تشبه مؤشرات هذا التقرير الأخير تلك التي يعتمد عليها «تقرير الحرية الاقتصادية» على الصعيد العالمي، إلا أنه يبقى خاصاً بأغلب الدول العربية.

يتقاطع عدد كبير من المتغيرات بين التقرير العالمي والتقرير العربي. لذا تم استنباط أهم الجداول من التقرير العالمي.

أما الجداول الإضافية فهي مستقاة من تقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال والذي تم إدراجه في التقرير العربي، ما من شأنه أن يعطينا صورة أكثر وضوحاً عن تصنيف لبنان بين بقية دول العالم.

تم إدراج عناوين الجداول وكذا أرقامها كما تظهر في التقرير العربي. وتم توظيف المعطيات الخام للقيام بمقارنات أولية. الجدول الإضافي في مجال التنظيم بفي سوق العمالة يشكل الاستثناء الوحيد، حيث قمنا بوضع مؤشرات لمتغيرات خاصة، لأن أغلب معطيات البنك الدولي حول العمالة غير قابلة للقياس بشكل مباشر، لذلك ارتأينا وضع صيغ مختلفة قصد القيام بمقارنات كمية.

بإمكانكم تحميل هذه المعطيات انطلاقاً من «تقرير الحرية الاقتصادية العربي» و«تقرير الحرية الاقتصادية العالمي» الذي أخذنا منه الإحصائيات الخاصة بهذا التقرير، والقابل للتحميل انطلاقاً من المواقع الإلكترونية التالية:

http://www.freetheworld.com/arab_release.html

<http://www.freetheworld.com/release>

حجم الحكومة:

إن الإنفاق الحكومي المرتفع والمهيمن يقلل من فرص الأنشطة الاقتصادية الحرة.

تفيد المعطيات بأن لبنان كان سيصنف ضمن أعلى الدول نفقة على الصعيد العالمي لو أدرج ضمن «تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي». ومنه تنبثق أسئلة كثيرة.

نماذج من الأسئلة:

- هل تعتبر نفقات الحكومة في لبنان فعالة، أو بلغة أخرى هل يتمتع المواطنون في لبنان بقيمة عملتهم؟
- هل يتم تسييس النفقات العمومية، أي هل يتم استعمال أموال الدولة من أجل تحقيق مآرب أخرى لصالح جماعات المصالح؟

- هل يتم تحصيل ضرائب عادلة وكل الافراد متساوون أمام الضريبة؟

الجدول رقم 1 حجم الحكومة

حجم الحكومة	أا الإنفاق الحكومي العام على الاستهلاك	أب التحويلات والمساعدات	أج المشاريع الحكومية والاستثمار	أدا المسقف الحدي لمعدل ضريبة الدخل الهامشية	أد2 المسقف الحدي لمعدل الضريبة الهامشية على الدخل وعلى الرواتب	أد السقف الحدي للضريبة الهامشية	1. حجم الحكومة
الدرجة	الدرجة	الدرجة	الدرجة	الدرجة	المرتبة	المرتبة	الدرجة النهائية
هونغ كونغ	8,3	11,9	9,3	3,0	15,4	8,0	8,9
سنغافورة	5,2	22,2	10,0	0,0	7,0	10,0	8,1
الإمارات العربية المتحدة	8,1	12,6	9,7	1,6	4,0	36,3	7,9
جزر الموريس	7,1	15,9	8,5	6,2	7,0	24,5	7,9
الشيبي	6,6	17,4	7,5	9,8	10,0	13,9	7,8
نيوزيلندا	6,9	16,5	5,5	17,0	10,0	9,2	7,6
البيرو	7,7	13,7	9,4	2,8	7,0	23,6	7,5
تايبوان	6,7	17,1	9,1	3,9	7,0	24,6	7,5
فهرص	5,2	22,4	5,0	18,7	10,0	3,1	6,9
الأردن	5,8	20,2	8,4	6,6	6,0	25,6	6,9
معدل البلدان							
العشرة الأولى	6,8	17,0	8,2	7,0	7,6	19,6	7,7
لبنان	7,8	13,4	7,3	10,6	10,0	20,0	8,8
المعدل العالمي	5,8	20,2	7,6	9,4	5,9	27,8	6,4
المعدل العربي	4,4	25,0	8,3	6,7	4,3	35,1	6,1

الأعمدة التي تقع تحت كلمة «الدرجة» تشتمل على درجة الحرية الاقتصادية، والتي تقع بين 1 و10. كلما كانت الدرجة أعلى، كان مستوى الحرية الاقتصادية أعلى، أما الأعمدة الواقعة تحت كلمة «البيانات» فتمثل البيانات الخام. على سبيل المثال، في مجال الاستهلاك الحكومي حصلت هونغ كونغ على درجة مقدارها 8.3، وهذا يشير إلى أن معدل الاستهلاك الحكومي فيها يمثل 11.9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

حكم القانون وحقوق الملكية:

لا يمكن أن يكون اقتصاد السوق سليماً دون وجود بنية قانونية سليمة قابلة للتوقع تحمي حقوق الملكية والعقود.

تعتبر حقوق الملكية في صميم الحرية الاقتصادية. وكل تعثر أو صعوبات تعترض تسجيل هذه الحقوق تأثر سلباً على جودتها وفعاليتها الاقتصادية.

كما أن حرية إبرام الصفقات تكتسي أهمية بالغة. فغياب احترام العقود لا يحفز الأفراد والمقاولات على عقد صفقات حرة بشكل طوعي. وخصوصاً إذا فقدت الأطراف ثقتها في مدى احترام بنود الصفقات أو ما إذا كانت ستطبق بطريقة عادلة من طرف النظام القضائي. مما يؤدي إلى خفض عدد الصفقات التي تعقد بشكل طوعي.

نماذج من الأسئلة:

كيف يمكن أن تبرم الصفقات في لبنان بتكلفة أقل وفي وقت أقصر؟

كيف يمكننا تنفيذ عقود في لبنان بطريقة سليمة وفعالة؟

الجدول رقم 2 : حكم القانون وحقوق الملكية

البلد	2أ استقلال القضاء	2ب محاكم غير متحيزة	2ج حماية حقوق الملكية	2د تدخل السلطة في حكم القانون والعملية السياسية	2هـ نزاهة النظام القانوني	2و فرض أحكام العقود بقوة القانون	2ز القيود التنظيمية على بيع الملكيات العقارية	2 هـ موثوقية الشرطة	2 ي كلفة استغلال الجريمة	2 النظام التشريعي وحقوق الملكية
فنلندا	9,0	7,9	9,1	10,0	10,0	6,8	8,4	8,9	9,5	8,8
نيوزيلاندا	9,6	7,6	8,1	10,0	9,2	7,5	9,9	7,8	8,7	8,7
الدانمارك	9,3	7,2	8,4	10,0	10,0	6,0	9,5	8,7	8,9	8,7
النرويج	8,8	7,3	8,2	10,0	10,0	7,8	9,1	8,3	8,3	8,7
سوازيلاند	9,0	7,5	9,1	10,0	8,3	6,1	9,6	8,5	8,9	8,5
سنغافورة	7,7	8,0	9,0	8,3	8,3	7,8	9,0	8,3	9,0	8,4
السويد	9,1	8,0	8,7	9,2	10,0	4,7	8,5	8,3	8,9	8,4
هونغ كونغ	8,5	7,7	8,5	8,3	8,3	7,1	8,0	8,5	8,7	8,2
كندا	8,9	7,1	8,3	10,0	9,2	4,8	9,1	7,2	8,9	8,2
أستراليا	8,5	6,6	7,6	10,0	9,2	6,2	8,3	8,2	8,2	8,1
معدل البلدان العشرة الأولى	8,8	7,5	8,5	9,6	9,3	6,5	8,9	8,3	8,8	8,5
لبنان				3,3	6,7					6,1
المعدل العالمي	4,9	4,5	5,5	6,5	6,3	4,5	7,3	6,1	5,5	5,6
المعدل العربي	5,5	5,0	6,0	6,3	7,6	4,6	8,0	7,5	6,2	6,3

ملحق الجدول رقم 2 : حكم القانون

2C. تسجيل الملكية	iii. الكلفة (% من قيمة الملكية)	ii. الوقت (بالأيام)	i. عدد الإجراءات	الرتبة العالم	2D. تنفيذ عقود النزاعات	iii. الكلفة (% من قيمة الملكية)	ii. الوقت (بالأيام)	i. عدد الإجراءات	الرتبة العالم
جورجيا	9,7	321,0	26,0	1	الكمبوديا	0,1	2,0	1,0	1
نيوزيلاندا	10,3	230,0	33,0	2	كوريا الجنوبية	0,1	2,0	2,0	2
بيلاروسيا	8,2	417,0	27,0	3	إيسلندا	0,0	10,0	2,0	3
رومانيا	14,4	300,0	32,0	4	الولايات المتحدة	0,3	7,0	3,0	4
ليتوانيا	9,9	280,0	34,0	5	النرويج	0,8	3,0	3,0	5
أذربيجان	14,4	394,0	30,0	6	لبنان	0,2	11,0	4,0	6
النرويج	18,0	397,0	25,0	7	النمسا	2,5	3,0	1,0	7
جمهورية سلوفاكيا	17,4	390,0	29,0	8	فرنسا	0,0	17,0	3,0	8
إيسلندا	13,3	375,0	33,0	9	فنلندا	2,4	4,0	3,0	9
الدنمارك	22,4	216,0	30,0	10	نيوزيلاندا	0,6	16,0	3,0	10
العشرة الأعلى تصنيفا	13,8	332,0	29,9		العشرة الأعلى تصنيفا	0,7	7,5	2,5	
لبنان حسب معطيات البنك الدولي	30,8	721,0	37,0		لبنان حسب معطيات البنك الدولي	5,8	25,0	8,0	
المعدل العالمي حسب معطيات البنك الدولي	34,6	613,0	38,0		المعدل العالمي حسب معطيات البنك الدولي	6,0	55,7	5,9	
المعدل العربي حسب معطيات البنك الدولي	23,9	650,2	48,7		المعدل العربي حسب معطيات البنك الدولي	5,7	34,1	6,1	

التحدي

يقع لبنان في مرتبة أدنى قليلاً من معدل العالم العربي من حيث القانون الاقتصادي والتجاري، لكنه متقدم بالمقارنة مع المعدل العالمي. لكن الأمر الذي يبعث على القلق بهذا الخصوص هو أنه يقع في مرتبة أدنى بكثير من معدل البلدان العشرة الأولى.

يوفر حكم القانون البنية التحتية للحرية الاقتصادية. وبدون حكم القانون فإن الأغنياء والأقوياء سيستخدمون قوتهم لحماية امتيازاتهم، مما يقيد حرية الآخرين والفرص المتاحة لهم في السوق. ويمكن في هذه الحالة أن يعمل الأقوياء على خرق العقود، وتصبح حقوق الملكية واهنة سهلة التجاوز. مما يحد من الديناميكية والنمو الاقتصادي.

وليس هناك من تحدٍ يواجه لبنان أكبر من تحسين الدرجة التي أحرزها، فضلاً عن تنمية جميع نواحي القانون الاقتصادي والتجاري.

النقود السليمة:

يعمل التضخم على إزاحة قيمة الأجور والمدخرات التي حصل عليها الأفراد بطرق سليمة ومشروعة. وبالتالي فإن العملة السليمة والمستقرة لا بد منها لحماية حقوق الملكية. عندما تكون نسبة التضخم مرتفعة وكثيرة القلب، يصبح من الصعب على الأفراد التخطيط لمستقبلهم والاستفادة من الحرية الاقتصادية بشكل كاف.

نماذج من الأسئلة:

- هل يتخذ لبنان تدابير ملائمة للتعامل مع خطر التضخم؟
- هل الأفراد على ثقة من أن السلطات تتخذ إجراءات نقدية من شأنها أن تحول دون التضخم في المستقبل؟

الجدول رقم 3 : العملة السليمة

العملة السليمة	"أ" نمو العملة		"ب" الانحراف المعياري للتضخم		"ج" التضخم: أحدث السنوات		"د" حرية المواطنين في امتلاك حسابات بنكية بعملات أجنبية		3 العملة السليمة
	الدرجة	البيانات	الدرجة	البيانات	الدرجة	البيانات	الدرجة	البيانات	
اليابان	9,9	-0,3	9,8	0,6	9,9	-0,7	10,0	9,9	الدرجة الإجمالية
نيوزيلندا	9,8	-1,0	9,7	0,8	9,4	2,9	10,0	9,7	
الولايات المتحدة	9,5	2,7	9,6	1,1	9,7	1,6	10,0	9,7	
السويد	9,2	4,2	9,6	0,9	9,8	1,2	10,0	9,6	
أستراليا	9,2	4,1	9,7	0,6	9,6	1,8	10,0	9,6	
تايوان	9,3	3,7	9,5	1,3	9,8	1,0	10,0	9,6	
فنلندا	9,1	4,5	9,6	1,0	9,8	1,2	10,0	9,6	
الدنمارك	9,5	2,6	9,4	1,6	9,5	2,3	10,0	9,6	
ألمانيا	8,9	5,7	9,7	0,7	9,8	1,1	10,0	9,6	
المملكة المتحدة	9,3	3,7	9,7	0,7	9,3	3,3	10,0	9,6	
معدل البلدان العشرة الأولى	9,4	3,0	9,6	0,9	9,7	1,6	10,0	9,7	
لبنان	8,2	9,1	8,6	3,5	9,2	4,0	10,0	9,0	
المعدل العالمي	8,4	10,9	8,3	79,1	9,0	5,1	6,7	8,1	
المعدل العربي	8,6	6,0	6,9	7,7	9,0	4,5	6,8	7,8	

لذلك من الضروري جداً أن يعمل لبنان على مراقبة هذا الجانب بيقظة وجدية.

يسجل لبنان معدلاً مرتفعاً في مجال التضخم. وعلمنا أن التضخم من أكثر الأمراض الاقتصادية خطورة. فإنه من المهم بالنسبة للبنان، الذي عانى من موجات كبيرة من التضخم في الماضي، أن يعالج هذا المشكل بحذر شديد.

حرية التجارة الدولية:

بما أنه ينبغي أن يكون بمقدور الأفراد والشركات في لبنان شراء وبيع ما يشاءون، لمن يشاءون، وممن يشاءون، يجب أن يكون العالم بأسره سوقاً لهم.

إذا أخذنا بعين الاعتبار تاريخ لبنان، فإنه من الصادم أن يكون تصنيفه بعيداً عن متوسط المعدل العالمي والعربي في مجال التجارة الحرة الدولية.

نماذج من الأسئلة:

- ما هي العقبات التي تواجه التجارة الدولية في لبنان؟
- كيف يمكن التخلص من الحواجز الرسمية وغير الرسمية أمام التجارة؟

الجدول رقم 4 : حرية التجارة الدولية

حرية التجارة	أ4" الضرائب (كنسية مئوية من الصادرات والواردات)	أ4" معدل التعرفة الوسيط	أ4" 3 الانحراف المعياري لمعدل التعرفة	أ4" التعرفة على التجارة الدولية	أ4"ب" الحواجز التنظيمية على التجارة البيانات
	الدرجة	البيانات	الدرجة	البيانات	الدرجة
سنغافورة	10,0	0,0	10,0	0,0	9,0
هونغ كونغ	10,0	0,0	10,0	0,0	8,8
إيرلندا	9,6	0,6	9,0	5,1	8,4
المملكة المتحدة	9,6	0,6	9,0	5,1	8,4
نيوزيلندا	8,8	1,8	9,6	2,1	8,9
البيرو	9,1	1,3	8,9	5,4	7,4
إستونيا	9,6	0,6	9,0	5,1	8,5
الدنمارك	9,6	0,6	9,0	5,1	8,2
الموريس	9,7	0,5	9,7	1,4	7,3
السويد	9,6	0,6	9,0	5,1	8,8
معدل البلدان العشرة الأولى	9,6	0,6	9,3	3,4	8,4
لبنان	7,0			3,7	15,7
المعدل العالمي	7,8	3,7	8,2	8,8	5,9
المعدل العربي	8,2	2,7	7,8	10,8	5,2

تمة الجدول رقم 4 : حرية التجارة الدولية

حرية التجارة تابع	أ4"ج" حجم القطاع التجاري نسبة لما هو متوقع	أ4"د" أسعار الصراف في السوق السوداء	أ4"هـ1" ملكية الأجانب/قيود الاستثمار	أ4"هـ2" الضوابط على رأس المال	أ4"هـ" الضوابط على السوق الرأسمالية الدولية	أ4"د" مراقبة حركة الرساميل والأشخاص	أ4" حرية التجارة عالمياً الدرجة الإجمالية
	الدرجة	الدرجة	الدرجة	الدرجة	الدرجة		
سنغافورة		10,0	8,8	6,9	10,0	8,6	9,4
هونغ كونغ		10,0	8,2	7,7	10,0	8,6	9,4
إيرلندا		10,0	8,4	8,5	9,0	8,6	8,8
المملكة المتحدة		10,0	8,0	8,3	9,2	8,5	8,8
نيوزيلندا		10,0	7,4	6,9	6,0	6,8	8,7
البيرو		10,0	7,3	8,5	9,9	8,5	8,6
إستونيا		10,0	7,0	6,9	6,6	6,8	8,4
الدنمارك		10,0	6,8	7,7	6,5	7,0	8,4
الموريس		10,0	6,6	4,6	9,0	6,7	8,3
السويد		10,0	7,9	3,1	6,6	5,9	8,3
معدل البلدان العشرة الأولى		10,0	7,6	6,9	8,3	7,6	8,7
لبنان		10,0		1,5			6,2
المعدل العالمي		9,8	6,0	3,6	4,6	4,6	7,0
المعدل العربي		9,6	5,5	2,8	2,9	3,7	6,8

التحدي

شكلت التجارة رافعة ساهمت في ازدهار عدد كبير من البلدان. تبين الدراسات الاقتصادية أن الاقتصاديات المفتوحة تنمو بشكل أسرع وتنجح في محاربة الفقر مقارنة بالاقتصاديات المغلقة. يواجه صناع السياسة التجارية اللبنانية تحديات تفرضها متغيرات تؤثر على حرية التجارة ترتبط بالجمارك ومراقبة الرساميل. مما يستحق وقفة تأمل.

ازدهر الاقتصاد اللبناني بشكل كبير بفضل التجارة والمقاولات. استعادة حرية المبادلات رهان كبير.

يقع لبنان في مرتبة أدنى من كل من المعدّل العربي، والمعدّل العالمي من حيث الانفتاح أمام التجارة الدولية. نذكر أن التجارة تعتبر إحدى سبل الازدهار في كثير من البلدان. وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن البلدان ذات الاقتصاد المفتوح تنمو على نحو أسرع من غيرها وتتمتع بقدر من النجاح يفوق كثيراً البلدان الأخرى ذات الاقتصاد المغلق من حيث تقليص الفقر. يواجه صانعو السياسة اللبنانيون تحدياً في معظم المتغيرات التي تؤثر على التجارة، لكن الوزن الحالي للتعرفات وتغيرها يستحقان الاهتمام. كذلك فإن الضوابط على رأس المال تعمل على تقليص عمل الأسواق الدولية الحرة.

التدابير التنظيمية

(أ) تنظيم الائتمان

إن القدرة على الاستفادة من الائتمان أساسية لبناء اقتصاد ناجح.

ما هي العقبات أمام الحصول على الائتمان والقروض في لبنان، خصوصاً بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة؟

كيف يمكن أن نجعل سوق الائتمان أكثر انفتاحاً؟

الجدول رقم 5 : تنظيم الائتمان

تنظيم أسواق الائتمان	15 أ 2 منافسة البنوك الأجنبية	15 أ 3 ائتمان القطاع الخاص	15 أ 4 القيود على أسعار الفائدة/أسعار الفائدة السالبة الحقيقية	15 أ تنظيم سوق الائتمان
الدرجة	الدرجة	الدرجة	الدرجة	الدرجة الإجمالية
سنغافورة	10,0	10,0	10,0	10,0
نيوزيلاندا	10,0	10,0	10,0	10,0
فنلندا	10,0	10,0	10,0	10,0
الكويت	10,0	10,0	10,0	10,0
النرويج	10,0	10,0	10,0	10,0
إستونيا	10,0	9,4	10,0	9,8
السويد	10,0	9,3	10,0	9,8
أستراليا	10,0	9,1	10,0	9,7
الدنمارك	10,0	9,1	10,0	9,7
عمان	10,0	8,9	10,0	9,6
معدل البلدان العشرة الأولى	10,0	9,6	10,0	9,9
لبنان	10,0		10,0	8,7
المعدل العالمي	7,8	7,7	9,3	8,2
معدل العالم العربي	5,2	7,4	9,3	7,4

ملحق الجدول رقم 5 : تنظيم سوق الائتمان

التصنيف الدولي	أ. مؤشر الحقوق القانونية (0-10)	ب. مؤشر معلومات الائتمان (0-6)
ماليزيا	1	6,0
جنوب إفريقيا	1	6,0
المملكة المتحدة	1	6,0
هونغ كونغ	4	5,0
لاتفيا	4	5,0
نيوزيلاندا	4	5,0
بولندا	4	6,0
الولايات المتحدة	4	6,0
أستراليا	9	5,0
جورجيا	9	6,0
معدل البلدان العشرة الأولى		5,6
معدل لبنان حسب البنك الدولي		5,0
المعدل العالمي حسب البنك الدولي		3,2
المعدل العربي حسب البنك الدولي		3,4

التحدي

يعتبر الائتمان أمراً أساسياً للاستثمار والنمو الاقتصادي.

تصنيف لبنان جيد في هذا المجال، إلا أن عليه أن يفتح أسواقه للمنافسة المتصاعدة، وأن يقوم بتطوير البنية القانونية والمعلوماتية.

ب) تنظيم أسواق العمل

يفترض أن يكون المرء قادراً على توظيف من يشاء، والعمل لدى من يشاء. وأن لا يرتفع عدد العراقيين غير الضرورية أو أن لا يتضاعف عدد المساطر البيروقراطية التي يجب مواجهتها والتي تحد من تنافسية المقاولات اللبنانية.

نماذج من الأسئلة:

● ما هي العقبات التي تواجه عملية توظيف المستخدمين وتسريحهم في لبنان؟

جدول رقم 5 ب : تنظيم سوق العمل

البلد	"ب 1" الحد الأدنى للأجور	"ب 2" أنظمة الاستخدام والتسريح	"ب 3" المساومة الجماعية المركزية	"ب 4" تكاليف التوظيف الإلزامية	"ب 5" تكاليف التسريح الإلزامية	"ب 6" الخدمة العسكرية	"ب 7" أنظمة سوق العمل
هونغ كونغ	10,0	7,8	8,5	10,0	9,5	10,0	9,3
الولايات المتحدة	10,0	6,8	7,5	10,0	10,0	10,0	9,1
البحرين	10,0	4,8	8,4	10,0	10,0	10,0	8,9
عمان	10,0	5,1	7,4	10,0	10,0	10,0	8,7
نيزيلاندا	8,9	4,5	7,6	10,0	10,0	10,0	8,5
الإمارات العربية المتحدة	10,0	6,6	8,4	6,0	10,0	10,0	8,5
كندا	8,9	6,5	7,4	10,0	8,1	10,0	8,5
الأردن	8,9	4,1	7,4	10,0	10,0	10,0	8,4
اليابان	8,9	3,0	8,0	10,0	10,0	10,0	8,3
المملكة المتحدة	8,9	5,7	7,9	8,0	9,0	10,0	8,2
معدل البلدان العشرة الأولى	9,5	5,5	7,8	9,4	9,7	10,0	8,6
لبنان					10,0	10,0	8,4
المعدل العالمي	6,3	4,9	6,4	8,2	6,5	6,5	6,5
المعدل العربي	7,9	5,2	7,0	7,8	6,2	5,9	6,7

ملحق الجدول رقم 5 : تنظيم العمل

التصنيف الدولي	صعوبات التوظيف	جمود ساعات العمل	مؤشر صعوبات التوظيف	مؤشر جمود التوظيف	
1	10,0	10,0	10,0	10,0	البحرين
1	10,0	10,0	10,0	10,0	بارباروس
1	10,0	10,0	10,0	10,0	سلطنة بروناي
1	10,0	10,0	10,0	10,0	جمهورية التشيك
1	10,0	10,0	10,0	10,0	هونغ كونغ، الصين
1	10,0	10,0	10,0	10,0	مارشال إيسلندا
1	10,0	10,0	10,0	10,0	العربية السعودية
1	10,0	10,0	10,0	10,0	سنغافورة
1	10,0	10,0	10,0	10,0	سوازيلاند
1	10,0	10,0	10,0	10,0	الولايات المتحدة
	10,0	10,0	10,0	10,0	معدل الدول العشرة الأولى
	5,6	10,0	7,0	6,2	لبنان حسب البنك الدولي
	6,7	7,0	7,4	6,1	المعدل العالمي حسب البنك الدولي
	7,8	6,2	7,5	6,5	المعدل العربي حسب البنك الدولي

التحديات

إن خلق الوظائف أمر جوهري في اقتصاد السوق. لكن هذه العملية، شأنها في ذلك شأن أي أمر آخر، كلما ارتفعت تكلفتها، كلما قلت فرص خلق الوظائف وفعاليتها.

يمكن للبنان أن يجعل خلق الوظائف أمراً مكلفاً جداً. ذلك أن أنظمة التوظيف والتسريح في لبنان مرهقة على نحو يفوق كثيراً أنظمة بعض البلدان الأخرى.

يعد خلق فرص جديدة للشغل مكلفاً في لبنان. التنظيم ذي التكلفة المرتفعة والمتسم بالإجراءات البيروقراطية الثقيلة يعيق مسلسل توظيف أو تسريح العمال.

غالباً ما يُنظر إلى القيود المفروضة على التوظيف، أو تكاليف التسريح المرتفعة على أنها سبيل لإنقاذ الوظائف. لكنها في واقع الحال مدمرة للوظائف. إذا كانت الشركة قليلة التوظيف، أو إذا كانت غير قادرة على تسريح الموظف أو كانت، في حالة الركود الاقتصادي، غير قادرة على تكييف قوتها العاملة على الوجه السليم، سيصبح صاحب العمل عازماً تماماً عن التوظيف.

حين يخشى أصحاب العمل التوظيف، فإن هذا يؤدي إلى تدمير النمو في الوظائف.

(ج) تنظيم الشركات والأعمال

يمكن للأنظمة المتشددة إلى حد كبير أن تؤدي إلى إبطاء حركة التوسع في الأعمال وإضعاف الأرباح، وهما سبيلان من سبل تعميق الاستثمار والحوافز للمزيد من الاستثمار.

الجدول رقم 5 س: تنظيم الأعمال

البلد	ج1 س1 الرقابة على الأسعار	ج2 س2 الأنظمة والقوانين	ج3 س3 تكاليف إنشاء عمل تجاري	ج4 س4 دفعات إضافية/رشاوى	ج5 س5 القيود على التراخيص	ج6 س6 تكاليف الالتزام الضريبي	ج7 س7 الأنظمة والقوانين
سنغافورة	7,6	8,6	9,9	9,1	10,0	9,1	9,0
هونغ كونغ	6,7	7,8	9,9	8,1	9,8	9,1	8,6
فلندا	5,6	8,3	9,5	8,8	9,7	9,0	8,5
قطر	6,5	7,6	9,3	8,1	9,8	9,6	8,5
نيوزيلندا	5,0	8,4	10,0	9,3	9,8	8,1	8,4
الدنمارك	5,0	8,4	9,7	9,2	9,7	8,5	8,4
الإمارات العربية المتحدة	5,6	7,5	9,5	8,0	10,0	9,9	8,4
البحرين	6,5	7,4	8,9	7,7	10,0	9,6	8,3
السويد	4,8	8,3	9,5	9,1	8,9	8,6	8,2
سوازيلاند	5,2	8,0	9,3	8,4	8,3	9,3	8,1
معدل البلدان العشرة الأولى	5,8	8,0	9,5	8,6	9,6	9,1	8,4
لبنان			9,2				7,2
المعدل العالمي	3,8	5,0	8,8	5,1	7,3	6,8	6,2
معدل الدول العربية	4,3	5,4	9,2	5,6	8,6	7,3	6,7

ملحق الجدول رقم 5 س: تنظيم الأعمال

تصفية المقاولات	د. الحد الأدنى % للبراسمال (من متوسط الدخل القومي الفردي)	ج. الكلفة (من متوسط الدخل القومي)	ب. الوقت (بالأيام)	أ. عدد الإجراءات	الترتيب العالمي
نيوزيلندا	0,0	0,4	1,0	1,0	1
أستراليا	0,0	0,7	2,0	2,0	2
كندا	0,0	0,4	5,0	1,0	3
سنغافورة	0,0	0,7	3,0	3,0	4
هونغ كونغ	0,0	1,9	3,0	3,0	5
مقدونيا	0,0	2,4	3,0	3,0	6
جورجي	0,0	4,3	2,0	2,0	7
رواندا	0,0	4,7	3,0	2,0	8
بيلاروسيا	0,0	1,3	5,0	5,0	9
أرمينيا	0,0	2,9	8,0	3,0	10
معدل العشرة الأوائل	0,0	2,0	3,5	2,5	
لبنان حسب معطيات البنك الدولي	35,3	67,1	9,0	5,0	
المعدل العالمي حسب البنك الدولي	48,7	37,1	30,4	7,4	
المعدل العربي حسب معطيات البنك الدولي	87,5	35,6	22,0	8,5	

ملحق الجدول رقم 5 سي: تنظيم الأعمال (تابع)

تصفية المقاولات	ج. معدل الاسترداد (سنت على الدولار)	ب. الكلفة (%) من (العقارات)	أ. الوقت (بالسنوات)
اليابان	92,7	4,0	0,6
سنغافورة	91,3	1,0	0,8
كندا	90,7	4,0	0,8
انروبيج	90,6	1,0	0,9
فنلندا	89,1	4,0	0,9
المملكة المتحدة	88,6	6,0	1,0
هولندا	87,7	4,0	1,1
بلجيكا	87,3	4,0	0,9
لندمارك	87,3	4,0	1,0
إيرلندا	86,9	9,0	0,4
معدل البلدان العشرة الأولى	89,2	4,1	0,8
لبنان حسب معطيات البنك الدولي	20,6	22,0	4,0
المعدل العالمي حسب معطيات البنك الدولي	38,1	16,2	2,8
المعدل العربي حسب معطيات البنك الدولي	33,8	13,4	3,4

يسجل لبنان أفضل النتائج في هذا المجال على صعيد البلدان العربية وعلى الصعيد العالمي. لكن تبقى عملية إغلاق مقاوله في لبنان مكلفة بشكل كبير وتقتضي فترة زمنية طويلة. مما يسبب في خفض مسلسل إحداث المقاولات. إذا عرف المقاولون أن إغلاق مقاوله مكلف جدا فإنهم لن يتجرؤوا على إطلاق مقاولات جديدة.

نماذج من الأسئلة:

● هل يتطلب إغلاق مقاوله في لبنان وقتا طويلا وتكاليف مرتفعة؟

● كيف يمكن علاج ذلك وتحسين هذا الوضع؟

التحديات:

يكن التحدي في تبسيط القوانين وتسريع الإجراءات. فالأعمال والمقاولات هي التي تخلق الثروة وفرص العمل.

ملخص الجداول

الجدول رقم 6: ملخص الجداول: التنظيم والمؤشر العام العالمي

الدول	الترتيب	إجمالي الحرية الاقتصادية	الدول	5 التنظيم
هونغ كونغ	1	9,0	هونغ كونغ	9,1
سنغافورة	2	8,8	نيوزيلاندا	9,0
نيوزيلاندا	3	8,4	سنغافورة	8,9
سوازيلاند	4	8,3	البحرين	8,7
كندا	5	8,0	كندا	8,6
أستراليا	6	8,0	سوازيلاند	8,5
البحرين	7	8,0	أستراليا	8,4
فنلندا	8	7,9	الإمارات العربية المتحدة	8,2
جزر الموريس	8	7,9	فنلندا	8,0
الإمارات العربية المتحدة	10	7,9	جزر الموريس	8,0
لبنان		8,2	معدل الدول العشرة الأولى	8,4
المعدل العالمي		6,8	لبنان	8,1
معدل الدول العربية	72,5	6,8	المعدل العالمي	7,0
مؤشر الدول العربية			معدل الدول العربية	7,0
			مؤشر الدول العربية	7,0

- تهدف الورشة التي ستعقد خلال اليوم الدراسي إلى :
- مناقشة الوضع الراهن للحريات الاقتصادية بلبنان.
- مناقشة آليات وسبل تعزيز هذه الحرية الاقتصادية.
- تسليط الضوء على مكامن ضعف وقوة المبادرة الحرة للاقتصاد اللبناني.
- مقارنة مؤشر الحرية الاقتصادية بلبنان مع المعدل العالمي والمعدل العربي ومعدل الدول العشرة الأوائل في العالم.
- إعداد تقرير نهائي عن وضع الحرية الاقتصادية بلبنان بتنسيق بين الخبراء المحليين والدوليين، ويتضمن هذا التقرير توصيات ترفع لصناع القرار بلبنان.
- يمكن لهذه الطاولة المستديرة ذات النظرة العامة أن تفتح الباب لسلسلة من الطاولة المستديرة التي تعقد في المستقبل للقيام بدراسة أوفى حول كل مجال متخصص من مجالات الحرية الاقتصادية.

المرفق أ:

الحرية الاقتصادية: نظرة عامة

يتمتع الأفراد بالحرية الاقتصادية عندما تتم حماية ممتلكاتهم التي حصلوا عليها دون استخدام القوة أو الاحتيال أو السرقة، حمايتها من اعتداءات وتعديات الآخرين. وحين يكون هؤلاء الأفراد أحراراً في استخدام ممتلكاتهم أو مبادلتها أو التخلي عنها طالما كانت أفعالهم لا تنتهك حقوق الآخرين المناظرة لحقوقهم. ينبغي أن يقيس مؤشر الحرية الاقتصادية مدى حماية الممتلكات التي تم الحصول عليها بطرق مشروعة، ومدى حرية الأفراد للدخول في معاملات طوعية.

جوارتني، لوسون، بلوك، 1996

هذا هو التعريف التقليدي للحرية الاقتصادية، الذي جاء في الطبعة الأولى من تقرير الحرية الاقتصادية في العالم: Economic Freedom of the World Report: 1975—1995. ويشتمل مشروع الحرية الاقتصادية على أحدث الأبحاث الاقتصادية المعاصرة حول التنمية والازدهار. كما أن ممارسة الحرية الاقتصادية بحد ذاتها قديمة قدم تاريخ الإنسان ومنتشرة مثل انتشار الأسواق القروية التي نجدها في جميع المجتمعات تقريباً.

تتوفر الحرية الاقتصادية على جذور ثقافية في كل الثقافات، وخصوصاً في هذا الجزء من العالم، وذلك منذ بازارات الشرق الأوسط القديم إلى الأسواق المحلية المنتشرة هنا. للتجار اللبنانيين سمعة كبيرة في هذا المجال وفي كل مناطق العالم.

وكما كتب سالم الإسماعيلي وآخرون في أول تقرير عن العالم العربي بعنوان تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي Economic Freedom of the Arab World Report :

«حتى عهد قريب نسبياً كان العرب يتمتعون بحرية اقتصادية هائلة، وربما كانت أعلى مستوى من الحرية الاقتصادية الفردية في العالم. فقد شارك النبي محمد (ص) بنفسه في ثقافة تجارية نشطة شكلت أساس الدولة الإسلامية، وهي ثقافة استمرت لمئات السنين في جميع أنحاء العالم الإسلامي ... اتسمت الحضارة الإسلامية بالتجارة في السلع وفي الأفكار، والتي كان يتم التداول بها ليس فقط على المستوى الداخلي وإنما مع بقية العالم

«...»

نظرا لتشابه أوجه الحرية الاقتصادية في تاريخ العالم وفي ثقافته، فإن الحرية الاقتصادية في التقرير العالمي أنتجت تقارير متشابهة لكل ربوع العالم، بدءا من الولايات الهندية والمقاطعات الصينية والدول الأوروبية وطبعا بين البلدان العربية.

يستخدم تقرير الحرية الاقتصادية في العالم Economic Freedom of the World أكثر من 40 متغيراً في خمسة مجالات رئيسية (انظر أدناه القسم المعنون 'قياس الحرية الاقتصادية') لقياس الحرية الاقتصادية. بالتالي فإن المؤشر يعطينا وصفاً للحالة الاقتصادية في بلد معين، ومن خلال دراسة المتغيرات كل على حدة، يعطينا التقرير كذلك وصفاً لتحسين السياسة الاقتصادية. وقد تم تصميم المؤشر لقياس الكيفية التي ينبغي فيها للأفراد الأحرار والأسر الحرة اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة بهم. تطلق الحرية الاقتصادية العنان للدوافع والابتكار لدى الأفراد، ولها آثار إيجابية وديناميكية عبر مختلف جوانب الاقتصاد. وقد وصف الاقتصادي دوغلاس نورث (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1993) مؤشر الحرية الاقتصادية بأنه أفضل وصف متوفر لمفهوم «الأسواق ذات الكفاءة».

يشار إلى أن شبكة الحرية الاقتصادية تشارك في عضويتها معاهد أبحاث مستقلة في أكثر من 90 بلداً ومنطقة. وتتلقى تغطية من أبرز وأقوى المنافذ الإعلامية العالمية.

تعود أصول التقرير نفسه (أي التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم Economic Freedom of the World: Annual Report) إلى عام 1984. في ذلك الحين، بدأ مايكل ووكر، المدير التنفيذي لمعهد فريزر، بالاشتراك مع ملتون وروز فريدمان، مشروع الحرية الاقتصادية في سبيل تعزيز الصلة بين هذه الحرية وبين الحريات السياسية والمدنية، وتعزيز دورها الجماعي في التأثير على الأداء الاقتصادي.

اشتملت المرحلة الأولى من الأبحاث على 60 مفكراً من أبرز المفكرين في العالم، من بينهم عدد من الحاصلين على جائزة نوبل. وعلى مدى العشرين سنة الماضية من عمر المشروع، عمل كبار الاقتصاديين والعلماء السياسيين والفلاسفة وعلماء الاجتماع على تعميق فهمنا للحرية، ولا سيما قدرتنا على تحديد وجود الحرية من عدمه في مكان ما.

هذا الفهم الأفضل، الذي طوّره جيمس جوارتني وروبرت لوسون، بالتعاون مع آخرين، في تقارير الحرية الاقتصادية، أدى إلى عدد من الاستنتاجات المهمة. يجد القارئ تمثيلاً لبعض هذه الاستنتاجات في الرسوم البيانية الواردة في هذا التقرير. يمكن النظر إلى هذه الرسوم ببساطة على أنها لقطات سريعة في الزمن، لكنها مدعومة بأبحاث قائمة على حقائق ومنشورة في أهم المجلات الأكاديمية في العالم. (للإطلاع على عينة من هذه المقالات يرجى زيارة الموقع التالي <http://www.freetheworld.com> «HYPERLINK»)

تأثير الحرية الاقتصادية

ركزت معظم الأبحاث حول الحرية الاقتصادية على المؤشر العالمي للحرية على اعتبار أنه أقدم مؤشر لقياس الحرية، كما أنه يقدم بيانات لسلاسل زمنية طويلة الأمد. تبين الرسوم البيانية التالية حقائق مهمة تم التوصل إليها في أبحاث استندت إلى المؤشر العالمي.

بين عدد كبير من الدراسات التجريبية أن الحرية الاقتصادية هي مفتاح الازدهار المستدام، خصوصاً في البلدان الناشئة. بينت الدراسات الميدانية المنشورة في المجلات الأكاديمية بأن الحرية الاقتصادية تعزز النمو والازدهار وتحقق منافع اقتصادية متعددة. فالعلاقة بين الحرية الاقتصادية والازدهار جلية، لأن الأفراد والعائلات هم الأكثر قدرة على تولي شؤونهم الخاصة لما يكونون أحراراً في القيام به في غياب إكراهات خارجية.

من جهة أخرى، بالإضافة إلى قيم الحرية الاقتصادية الجوهرية فهي تساهم في تعزيز أشكال أخرى من الحريات. ومنه ضرورة توفر الأفراد والجماعات على الحق في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. حرية تساهم في تحريرهم من التبعية للحكومة وتفتح أمامهم الباب لتحقيق الحريات الأخرى.

تخلق الحرية الاقتصادية دينامية اجتماعية واقتصادية إيجابية. في البلدان الحرة اقتصاديا، ينجح الأفراد في خلق منتجات وخدمات يرغب الآخرون في اقتنائها. بعبارة أخرى، يتقدم الأفراد بخلق منافع لغيرهم من الأفراد. أما في المناطق التي تنعدم فيها الحرية، ينعدم معها التقدم الاقتصادي أو يتباطؤ في أحسن الحالات. وينتشر البحث عن الريع وتصارع اللوبيات من أجل تضيق فرص المواطنين. في حالة الاقتصاديات الحرة، يحصل الأفراد على أرباح كبيرة ناتجة عن توسيع حجم الكعكة الاقتصادية لفائدة الجميع. أما في غياب الحرية الاقتصادية فإن تحقيق الأرباح يمر عبر الاستيلاء على جزء كبير من الكعكة الموجودة على حساب مصالح بقية الأفراد. لهذا السبب تشكل الحرية الاقتصادية آلية لنشر الديمقراطية وتعزيز الحريات الأخرى (Griswold 2004).

يختلف المجتمع الحر حيث يحقق الأفراد رفاهيتهم بالمساهمة في خلق المنافع والخدمات التي يحتاجها الآخرون، عن باقي المجتمعات التي تغيب فيها الحرية الاقتصادية حيث يبحث الأفراد عن الريع وعن قضم أكبر جزء من الكعكة الاقتصادية على حساب مصلحة المجتمع. في المجتمع الحر، تؤدي الدينامية الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية لنشر الاستقرار والسلام ومجتمع مدني حر، أما في المجتمعات الأخرى نشهد دينامية سلبية تخلق بدورها محفزات سلبية تؤدي إلى ضمور الحرية.

منذ أن نشرنا النسخة الأولى من تقرير الحرية الاقتصادية في العالم سنة 1996، إلى الآن، فإن أكثر من 350 مقالة علمية وسياسية استعملت مؤشراتنا الوطنية والجهوية لدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية وباقي النتائج الاقتصادية والاجتماعية. في هذا التقرير سنقتصر على العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والازدهار.

بشكل بديهي، بإمكاننا أن نتوقع تأثيرا إيجابيا للحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي، لأن الحرية الاقتصادية تخلق فضاء ملائما للأعمال يشجع الأفراد والمقاولات على التوظيف الأمثل للموارد. إلا أن السؤال في النهاية سؤال مرتبط بالتجارب المختلفة. إيستون (Easton وفالكر 1997) Walker لا حظوا بأن تغيرا في الحرية الاقتصادية له تأثير هام على توازن الدخل حتى بعد الأخذ بعين الاعتبار مستوى التكنولوجيا ومستوى التعليم واليد العاملة ومستوى الاستثمار بعين الاعتبار.

تبين دراسات تجريبية لكل من هان (Haan وشتورم 2000) Sturm أن تغيرا إيجابيا (سلبيا) في مستوى الحرية الاقتصادية يؤدي لتغير إيجابي (سلبي) في مستوى النمو الاقتصادي. كما بين التقرير الذي أعده كل من غوارتني (Gwartney ولاوسون Lawson وبلوك 1996) Block حول 80 بلدا، بين ارتفاعا في الناتج الداخلي الخام لكل فرد، آخذا بعين الاعتبار نمو المستوى التعليمي والاستثمار والسكنة والحرية الاقتصادية لهذه البلدان.

درس كل من غوارتني (Gwartney ولاوسون 2004) Lawson تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي آخذا بعين الاعتبار متغيرين مهمين وهما الاستثمار والإنتاجية. لاحظ الباحثان أن الحرية الاقتصادية تعزز الاستثمار بشكل كبير. فالبلدان التي لا يتجاوز معدلها 5 درجات على سلم الحرية الاقتصادية (يتكون سلم الحرية الاقتصادية من 10 درجات بين 0 و10 درجات، وتعطى الدرجة العاشرة للبلدان التي تسجل أعلى مستوى من الحرية الاقتصادية) حققت 845 دولار أمريكي من الاستثمار لكل عامل وجذبت 68 دولار أمريكي فقط كاستثمارات أجنبية مباشرة بين سنتي 1980 و2000. بينما جذبت الدول التي تفوق درجتها 7 أكثر من 10.871 دولار أمريكي لكل عامل كاستثمارات، من بينها 3.117 دولار أمريكي لكل عامل كاستثمارات خارجية مباشرة.

بينت هذه الدراسة أيضا أن الاستثمار يبقى أكثر إنتاجية في البلدان الحرة اقتصاديا. فالبلدان التي تتمتع بعوامل مستقرة تؤثر في النمو والإنتاجية، مثل الناتج الداخلي الخام لكل فرد، والموقع الاستوائي، والموقع الساحلي،

التغيرات في الاستثمار البشري والاستثمار العمومي، لاحظ غوارتني ولاوسون أن ارتفاعاً في معدل الاستثمار الخاص على الناتج الداخلي الخام بنقطة واحدة أدى لارتفاع الناتج الداخلي الخام الفردي بـ 0.33 نقطة في بلد حر اقتصادياً. بينما لا يؤدي ذلك سوى لارتفاع طفيف لا يتجاوز 0.19 نقطة في بلد أقل حرية اقتصادياً.

بعبارة أخرى، الاستثمار في البلدان ذات الاقتصاديات الحرة (تفوق 7 درجات) يسجل تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي حيث يفوق أثره بـ 70% أثر الاستثمار على النمو في البلدان غير الحرة اقتصادياً (أقل من 5 درجات).

استعمل غوارتني Gwartney ولاوسون Lawson تقنيات الاقتصاد القياسي لقياس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للحرية الاقتصادية على النمو الإجمالي. فلاحظاً أن أي دولة ترفع مستوى الحرية الاقتصادية بدرجة واحدة (على سلم يحتوي عشر درجات من 0 إلى 10) خلال ثمانينيات القرن الماضي يحقق نمواً سنوياً بـ 1.9 نقطة خلال سنوات 1980 إلى 2000. ونظراً للمعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي المرتبطة بالحرية الاقتصادية لاحظاً أن الحرية الاقتصادية تفسر ثلثي الفارق في الناتج الداخلي الخام المسجل بين الدول التي أجريت عليها الدراسة.

يؤدي ارتفاع مستوى الحرية الاقتصادية لخفض مستوى الفقر. (نورتون وغوارتني، 2008). فمعدل الفقر لدى الأفراد الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم يسجل في حدود 29,7% في الدول التي منحها تقرير الحرية الاقتصادية في العالم EFW نقطة أقل من 5، بينما يصل هذا المعدل إلى 7,7% في الدول التي منحها التقرير بين 6 و 7 نقاط. وينخفض مستوى الفقر للذين يعيشون بدولارين من 51,5% إلى 46,2% إلى 38,9% لما تنتقل من اقتصاد أقل حرية إلى اقتصاد أكثر حرية. بينما أدى ارتفاع بعض الدول بدرجة كاملة في تصنيف تقرير الحرية الاقتصادية في العالم بين سنتي 1980 و 1995 إلى خفض نسبة الفقر بـ 5,21 في المائة في صفوف الفقراء الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم وبـ 5,22 نقطة في صفوف الفقراء الذين يعيشون بدولارين في اليوم.

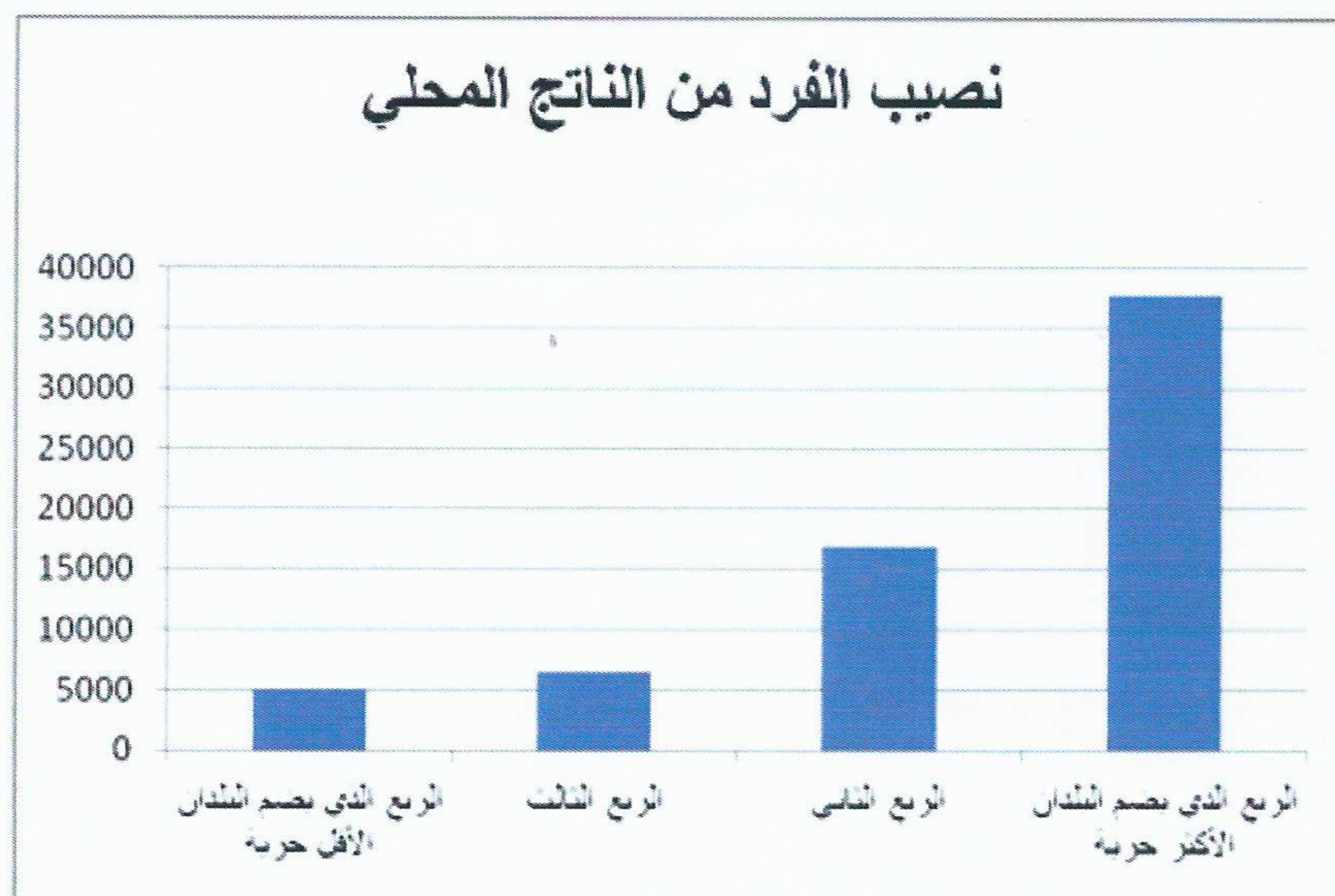
فحص نورثون Norton وغوارتني Gwartney العلاقة بين الحرية الاقتصادية ومؤشرات أخرى للرفاه. في الاقتصاديات الأقل حرية، 72,6% فقط من الساكنة تستطيع الولوج للماء الصالح للشرب بينما تصل النسبة لـ 100% في الاقتصاديات الحرة. بينما يفوق أمد الحياة الأفراد في الاقتصاديات الحرة نظيره في الاقتصاديات غير الحرة بأكثر من 20 سنة. في الاقتصاديات غير الحرة يتضاعف عدد الأفراد لكل 1000 طبيب مقارنة بغيرها من الاقتصاديات الحرة. في كل 1000 مولود، هناك 64 طفل يعيش أكثر مما هو عليه الحال في الاقتصاديات غير الحرة. ويعيش 109 أطفال أقل من 5 سنوات في الاقتصاديات الحرة مقارنة بغيرها مقابل كل 1000 طفل.

الرسومات البيانية التالية تبين النتائج التي حصلنا عليها باعتماد مؤشرات التقرير العالمي.

الحرية الاقتصادية والرفاهية

الرسوم البيانية الربعية التي من هذا القبيل، ذات التوزيع التكراري بنسبة 25 بالمائة و 50 بالمائة و 75 بالمائة، يمكن أن تساعد على تسليط الضوء على نتائج مهمة. حيث تقسم البلدان المدرجة في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم إلى أربع مجموعات دُمسية (بنسبة حدية عند كل 20 بالمائة)، وفقاً لمستواها من الحرية الاقتصادية. يبين الرقم الوارد أدناه أن البلدان التي تقع في أعلى ربع من مؤشر الحرية الاقتصادية يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي 38 ألف دولار سنوياً، مقابل 5200 دولار سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الحد الأدنى من الحرية الاقتصادية. بل إن هذا الرقم (5200 دولار) ربما يكون مبالغاً فيه بالنسبة للبلدان ذات الحد الأدنى من الحرية الاقتصادية، على اعتبار أنه لا يوجد ما يكفي من البيانات التي

تجعلنا ندرج في المؤشر كثيراً من البلدان التي يبدو أنها حاصلة على مستويات متدنية تماماً من الحرية الاقتصادية وتعاني من انتشار البؤس، مثل كوريا الشمالية وبوتان.

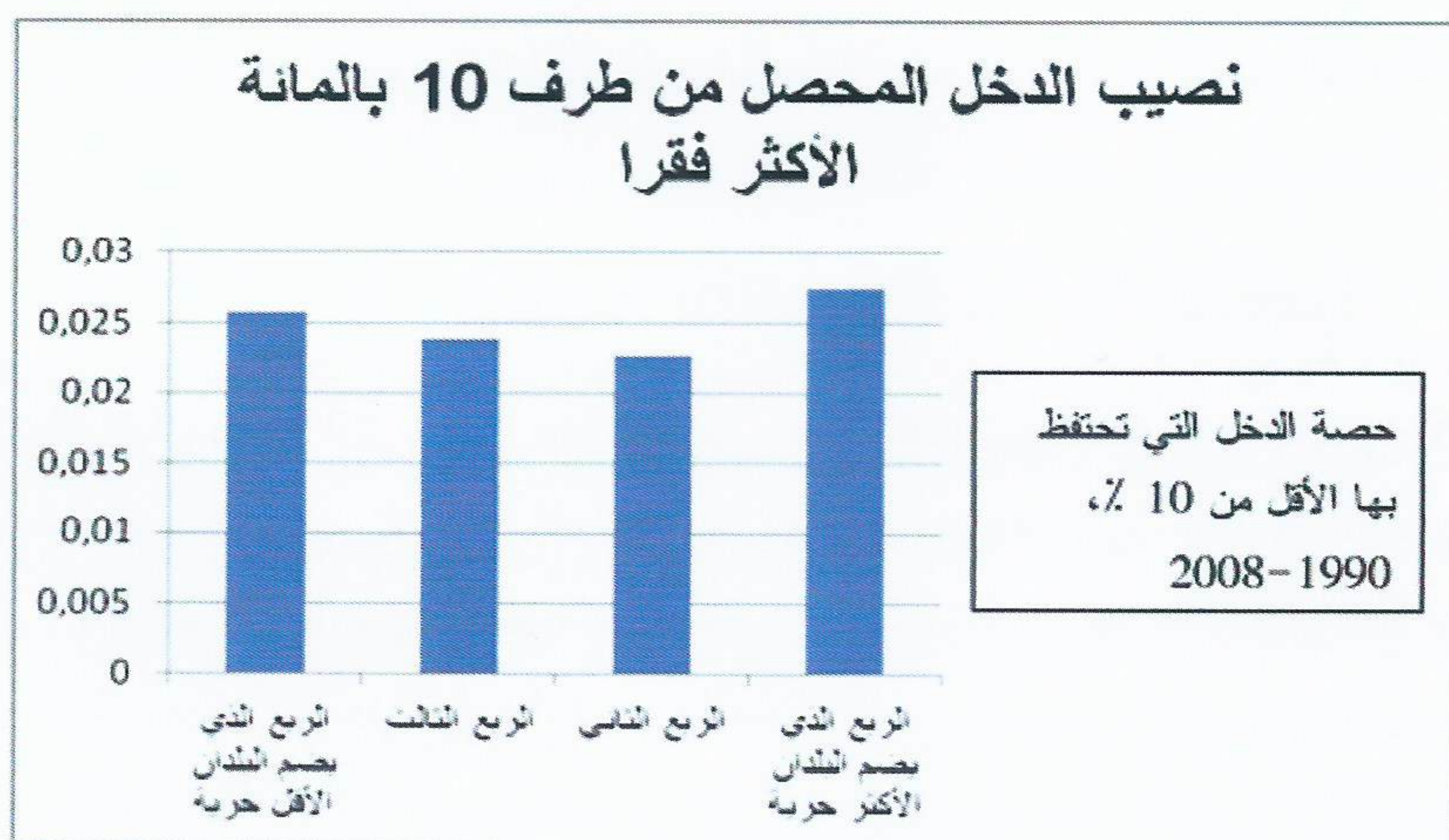


Sources: The Fraser Institute; The World Bank, World Development Indicators, 2012

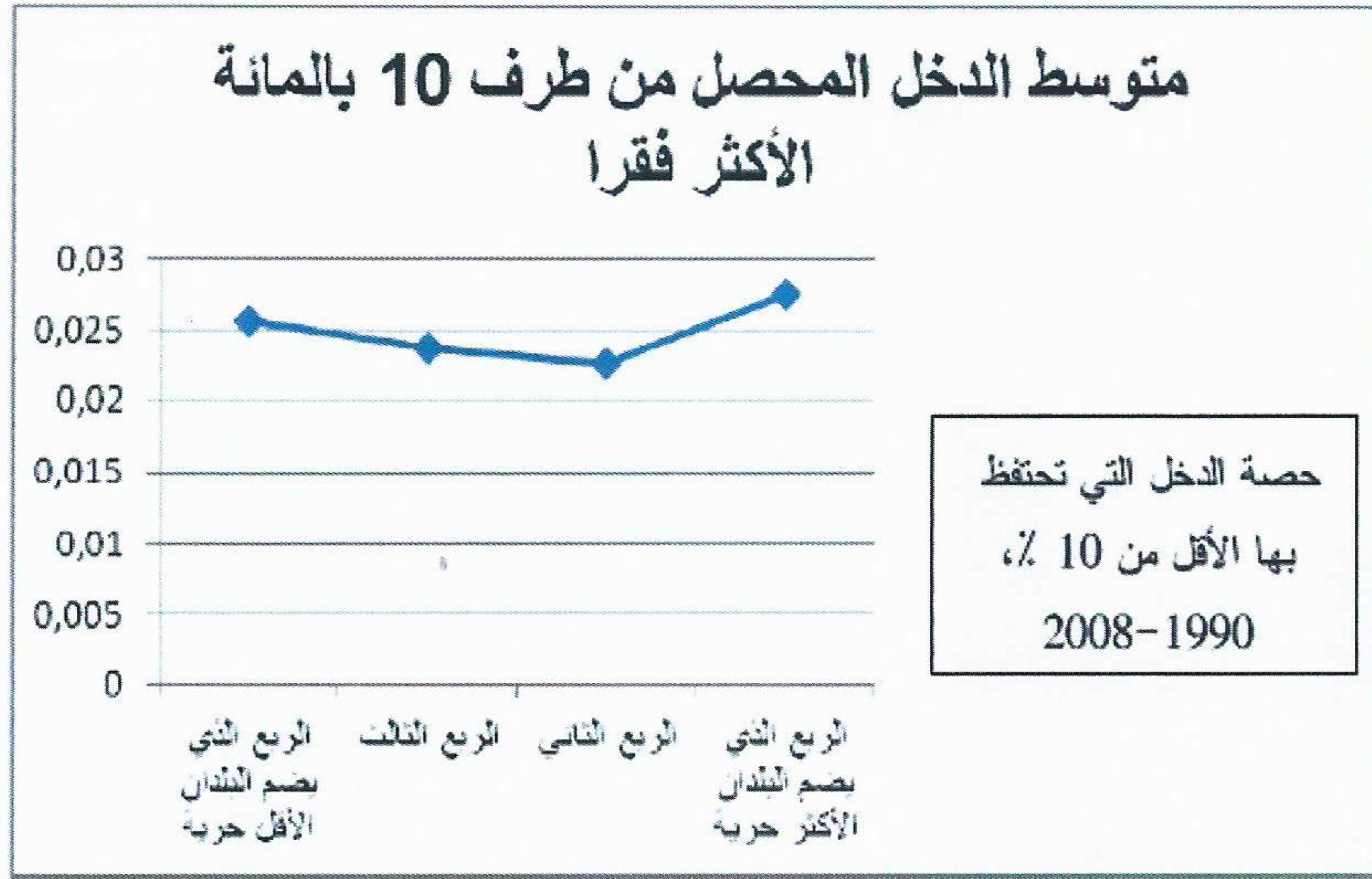
الحرية الاقتصادية وعدم المساواة

إذا افترضنا أن مدناً بحرية جاء ورفع جميع القوارب معاً، فهل سيرفع الأغنياء أكثر من الفقراء ويفاقم حالة عدم المساواة؟ يبدو أن توزيع الدخل يظل إلى حد كبير غير متأثر بالحرية الاقتصادية والأسواق المفتوحة، كما تشير الكثير من الدراسات الاقتصادية. (انظر Sala-i-Martin، 2002). الواقع أنه في البلدان التي تتسم بأقل قدر من الحرية الاقتصادية، فإن أفقر 10 بالمائة من السكان يتلقون حصة متدنية قليلاً من الدخل القومي، مقدارها 2.52 بالمائة، عما تحصل عليه الفئة نفسها في البلدان ذات القدر الأكبر من الحرية الاقتصادية، وهي 2.75 بالمائة.

والأهم من ذلك، بسبب الازدهار الذي ينتج عن الحرية الاقتصادية، فإن حصصاً مماثلة من الدخل القومي تنتج نتائج مختلفة اختلافاً عجيبة بالنسبة للفقراء في البلدان الحرة عما هي الحال بالنسبة لفقراء البلدان غير الحرة. يحصل أفقر 10 بالمائة من السكان على معدل دخل مقداره 1200 دولار سنوياً في حين أن أفقر 10 بالمائة من السكان في أكثر البلدان حرية يحصلون على معدل دخل مقداره 11400 دولار.



Sources: The Fraser Institute; The World Bank, World Development Indicators, 2012

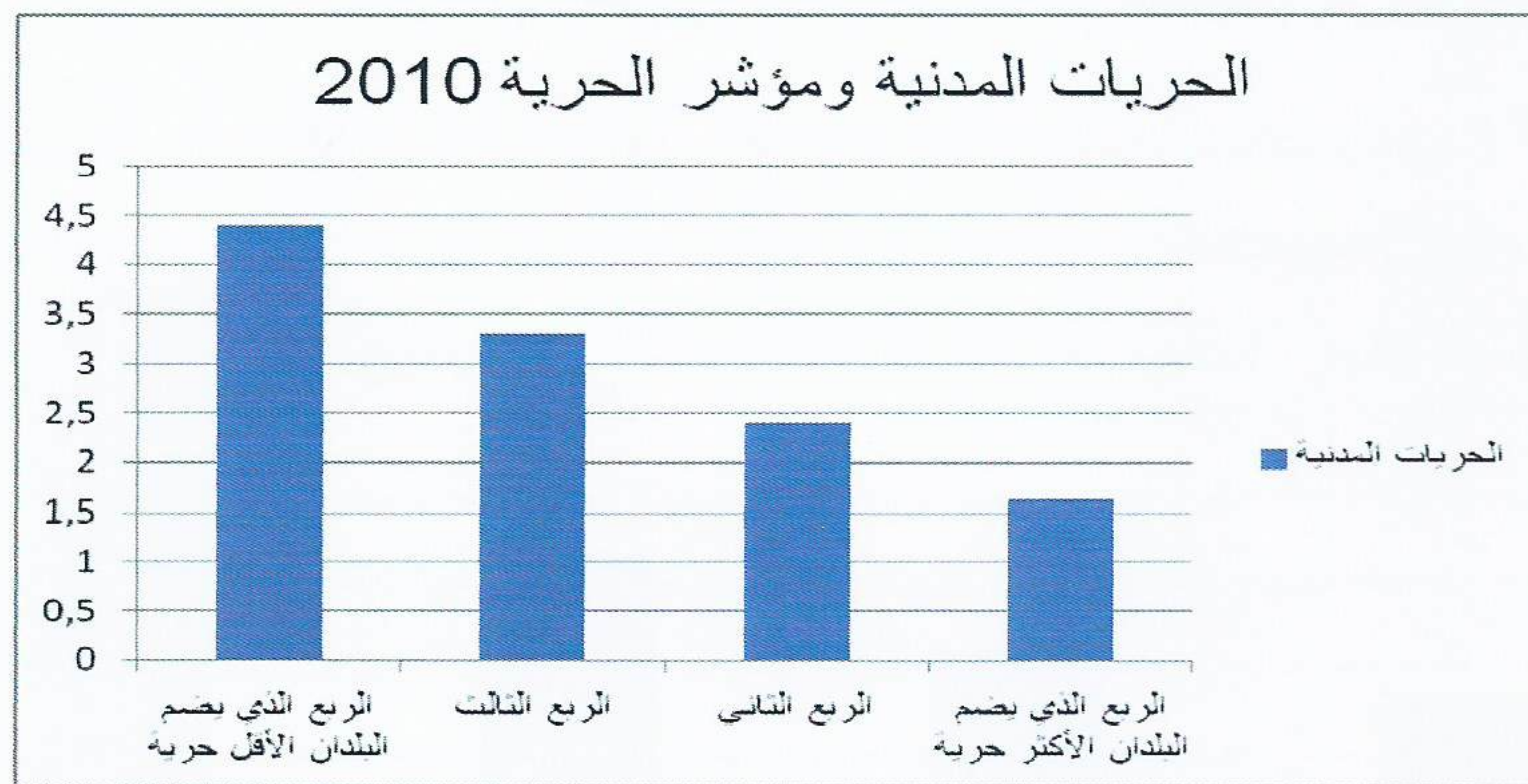


Sources: The Fraser Institute; Freedom House, Freedom in the World Country Ratings, 2011.

./available at HYPERLINK «<http://www.freedomhouse.org/>»<http://www.freedomhouse.org>

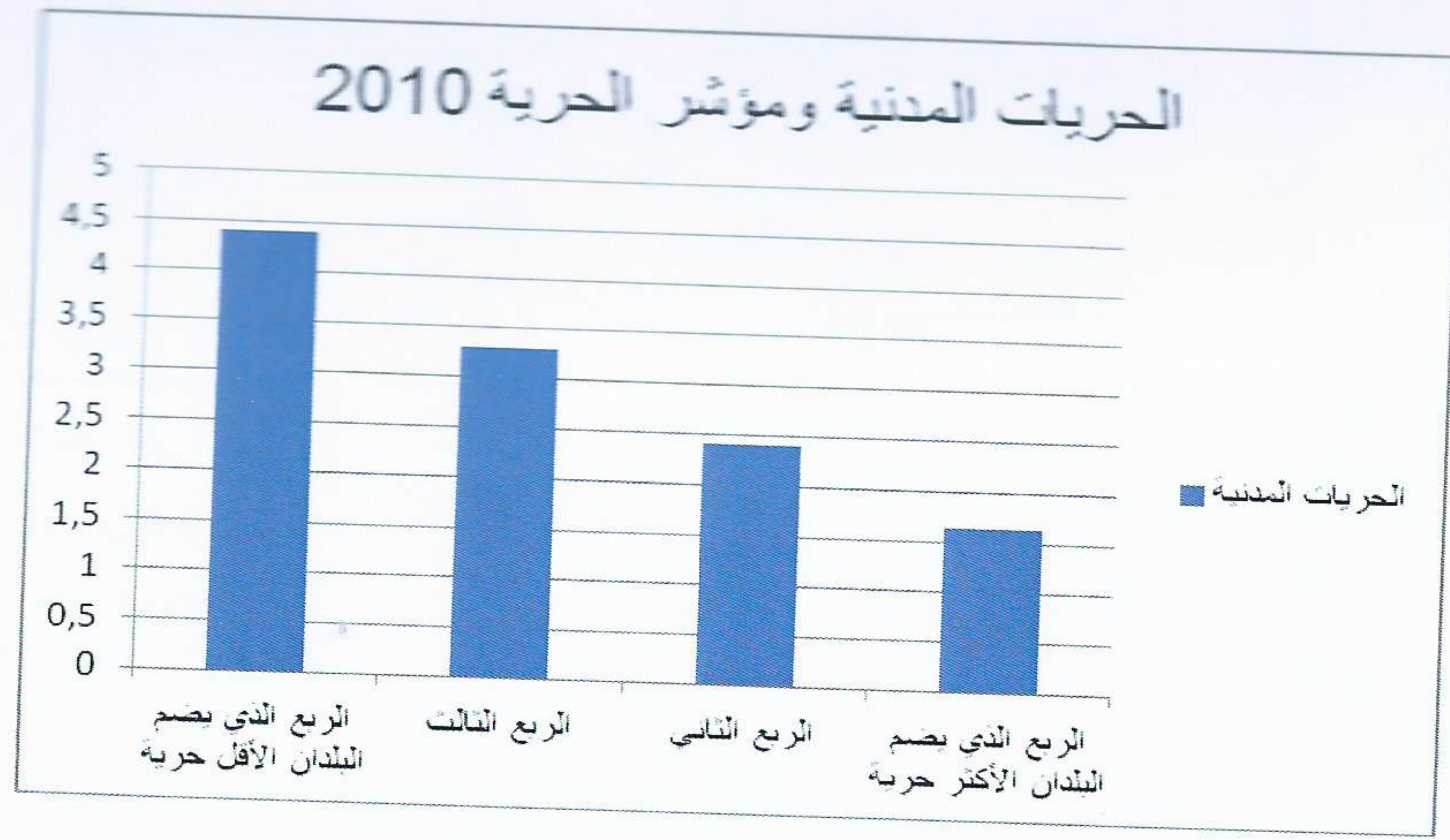
الحرية الاقتصادية والحريات الأخرى

حين تتمتع الحكومة بسلطة تحديد قدرة الأفراد على توفير الغذاء والملبس والسكن والتعليم لعائلاتهم؛ والحصول على وظيفة، والحصول على ترقية؛ وتقيّد قدرتهم على التقدم والارتقاء. تتوفر عندئذ الحكومة على جميع الوسائل التي تحتاجها لتقييد الحريات وكبحها حتى تصبح الحياة غير محتملة يكثر فيها اللجوء إلى العنف. في غياب الحرية الاقتصادية لا يبقى للأفراد إلا الاعتماد على لطف وكرم الحكومة من أجل العيش. تعطي الحرية الاقتصادية الاستقلالية الاقتصادية للأفراد وتقلل من اعتمادهم على الحكومة وتدعم الحريات الأخرى. وتؤكد الدراسات التجريبية وجود علاقة بين الحرية الاقتصادية والحريات الأخرى والديمقراطية. كما أنه لا يوجد بلد يفتقر إلى الحرية الاقتصادية ويوفر في نفس الوقت حريات سياسية ومدنية مستقرة. من ناحية أخرى، لا يوجد بلد تبنى الحرية الاقتصادية فأخفق في تدعيم وتكريس الحريات المدنية والسياسية، إلا في حالتين استثنائيتين، وهما سنغافورة وهونغ كونغ.



Sources: The Fraser Institute; Transparency International, Corruption Perceptions Index, 2011

./available at HYPERLINK «<http://www.transparency.org/>»<http://www.transparency.org>

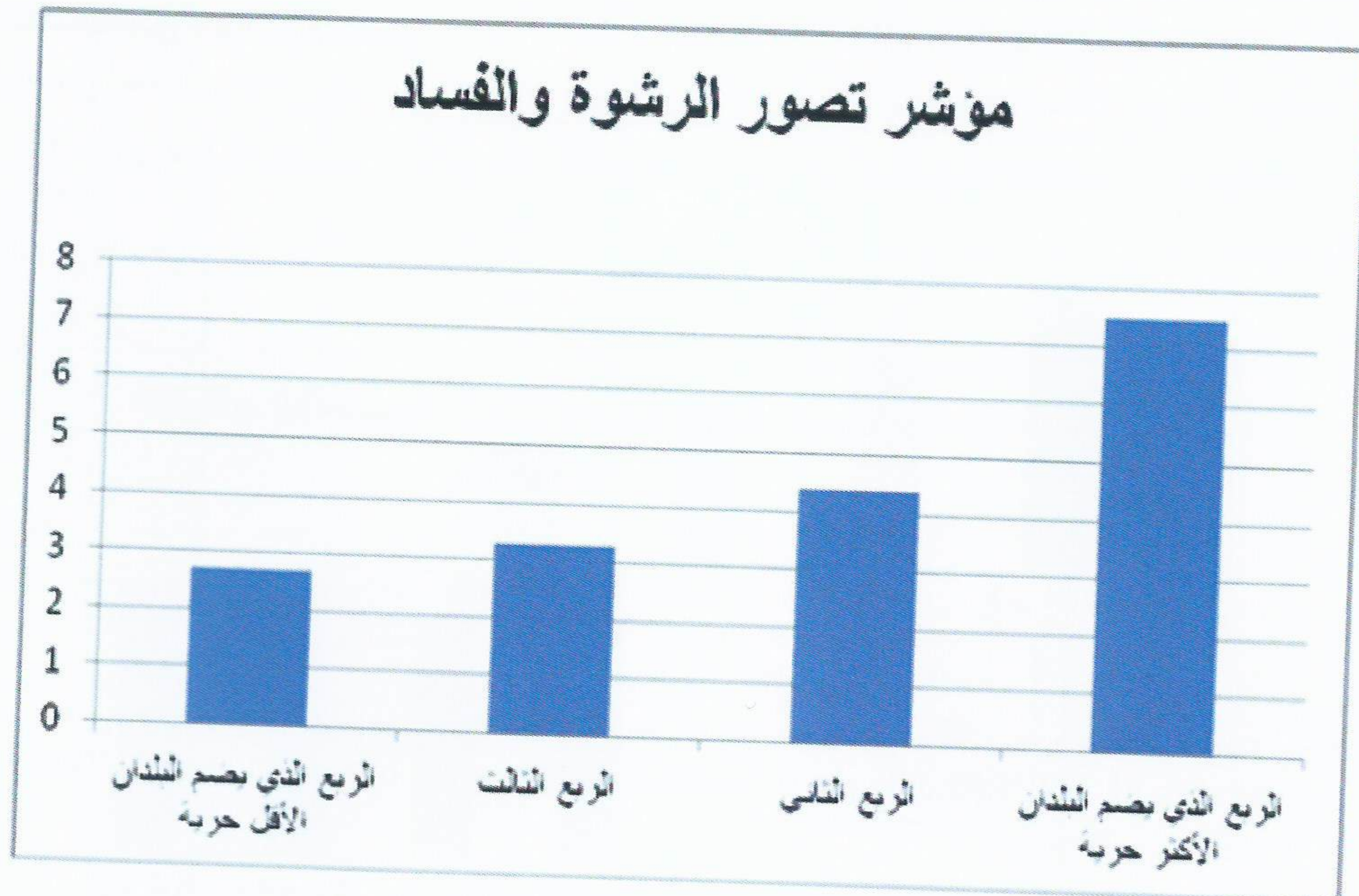


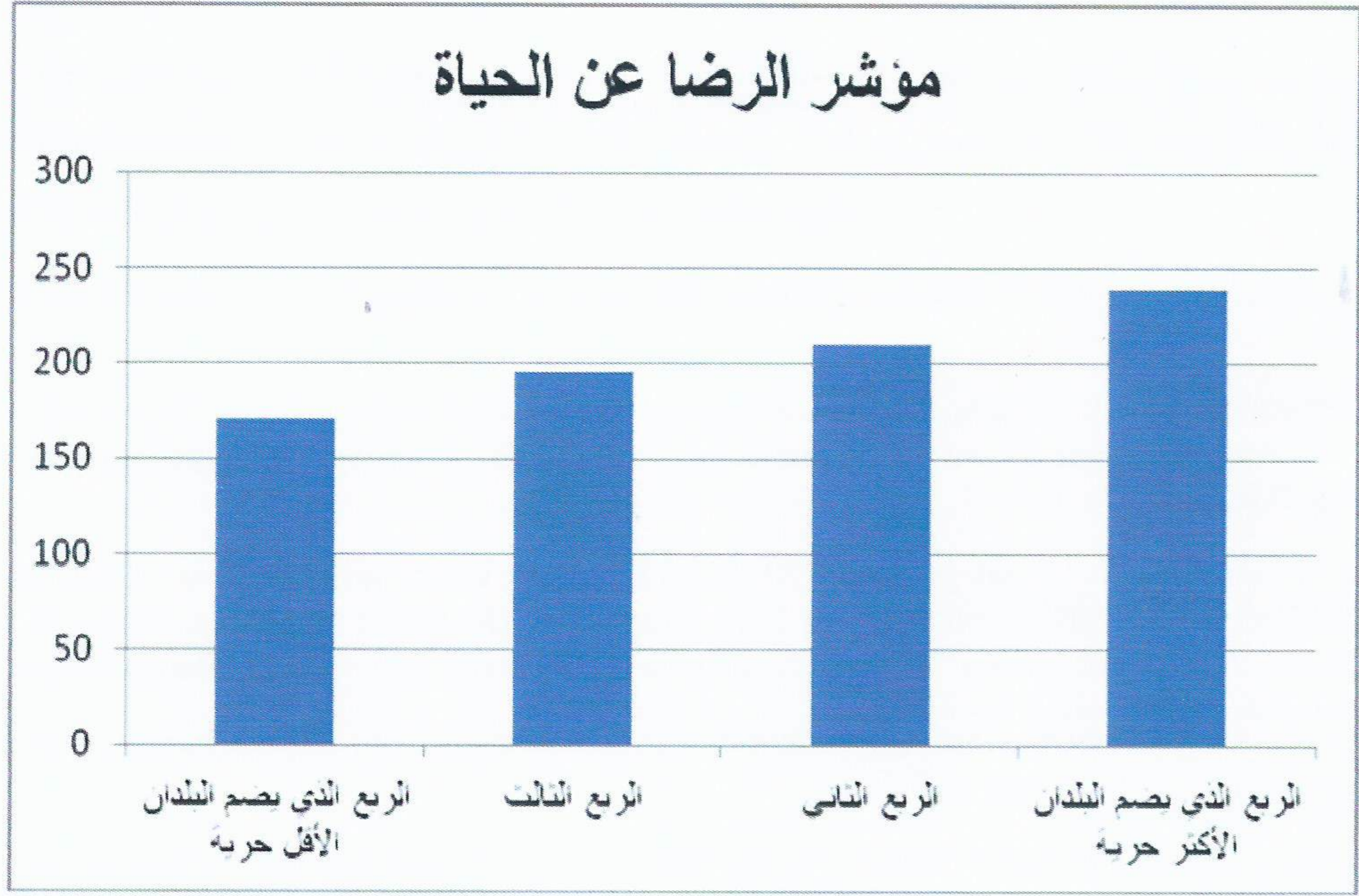
Sources: The Fraser Institute; Freedom House, Freedom in the World

Country Ratings, 2011, available at <http://www.freedomhouse.org/>.

الحرية الاقتصادية والفساد

إن غياب الحرية الاقتصادية هو الوقود الذي يشعل الفساد ويغذيه. فالتدابير التنظيمية الثقيلة، التي تقلص الحرية الاقتصادية، تعطي البيروقراطيين والمسؤولين الفرصة للارتشاء والحصول على امتيازات من أجل منح التراخيص أو الوثائق الإدارية. في غياب التدابير التنظيمية، أو إذا كانت بسيطة، فإن ذلك يؤدي إلى تقليص السبل المؤدية إلى الرشوة وطلب الامتيازات. وعلى غرار ذلك فإن الضرائب الثقيلة أو غير العادلة يمكن أن تؤدي بالأشخاص والشركات إلى البحث عن سبل للتملص من ضرائب مرهقة. وهذا يعطي البيروقراطيين والمسؤولين الحكوميين قوة وسلطة تمكنهم من الضغط على الأفراد والشركات التي لا تريد إلا المضي في أعمالها لإنتاج الازدهار والوظائف.





معهد فريزر

نهذف إلى التأسيس لعالم حر ومزدهر حيث يستفيد الأشخاص من عدد غير محدود من الاختيارات، ومن الأسواق التنافسية وحيث الحرية والمسؤولية الشخصية هي حجر الزاوية. تكمن مهمتنا في قياس، ودراسة ونشر تأثيرات الأسواق التنافسية وتدخل الحكومات على رفاهية الأفراد.

تأسس معهد فريزر سنة 1974. وهو معهد بحثي كندي مستقل، يتوفر على مكاتب في أمريكا الشمالية وعلى شركاء في 85 بلدا حول العالم. يمول مجهودنا من طرف مساهمات يدفعها آلاف الأفراد والمنظمات والمؤسسات. من أجل الحفاظ على استقلاليته، لا يقبل المعهد مساهمات الحكومات ولا توقيع العقود البحثية.

قائمة المراجع

تقتصر المقالات المدرجة في هذه الصفحة على المواد التي استشهدنا بها في سياق النص. يرجى زيارة الموقع www.freetheworld.com للإطلاع على قائمة أكثر شمولاً، تتضمن عدداً من أكثر من 200 مقال في الأبحاث والسياسة الاقتصادية والتي تستخدم مؤشر الحرية الاقتصادية.

Berggren, Niclas (1999). "Economic Freedom and Equality: Friends or Foes?" *Public Choice* 100, 34/ (September): 203-23.

Ben Nasser Al Ismaily, Salem, Amela Karabegović, and Fred McMahon (2005). "Economic Freedom of the Arab World". In Augusto Lopez-Claros and Klaus Schwab (eds.), *The Arab World Competitiveness Report 2005* (World Economic Forum, 2005): 129-41.

Ben Nasser Al Ismaily, Salem, Azzan Al-Busaidi, Miguel Cervantes, and Fred McMahon. (2012). *Economic Freedom of the Arab World: Annual Report 2012*. Vancouver: The Fraser Institute, in conjunction with the Friedrich Naumann Foundation for Liberty, Cairo office, and the International Research Foundation, Oman.

Dawson, John W. (1998). Institutions, Investment, and Growth: New Cross-Country and Panel Data Evidence. *Economic Inquiry* 36 (October): 603-19.

De Haan, J., and J-E. Sturm (2000). On the Relationship between Economic Freedom and Economic Growth. *European Journal of Political Economy* 16: 215-41.

Easton, Steven T., and Michael A. Walker (1997). "Income, Growth, and Economic Freedom." *American Economic Review* 87, 2 (May): 328-32.

Farr, W. Ken, Richard A. Lord, and J. Larry Wolfenbarger (1998). "Economic Freedom, Political Freedom and Economic Well-Being: A Causality Analysis." *Cato Journal* 18, 2 (Fall): 247-62.

Griswold, Daniel T. (2004). *Trading Tyranny for Freedom: How Open Markets Till the Soil for Democracy*. Cato Institute: Washington, DC. Trade Policy Analysis No. 26, January 6.

Grubel, Herbert G. (1998). "Economic Freedom and Human Welfare: Some Empirical Findings." *Cato Journal* 18, 2 (Fall): 287-304.

Karabegović, Amela and Jason Clemens (2005). *Ending Child Labour—Bans Aren't the Solution*. Fraser Forum (March).

Gwartney, James, Randall Holcombe, and Robert Lawson (1998). "The Scope of Government and the Wealth of Nations." *Cato Journal* 18, 2 (Fall): 163-90.

Gwartney, James, Robert Lawson and Walter Block, 1996. *Economic Freedom of the World: Annual Report 1996*. Vancouver: The Fraser Institute.

Gwartney, James, Robert Lawson and Joshua Hall, 2012. *Economic Freedom of the World: Annual Report 2012*. Vancouver: The Fraser Institute.

Gwartney, James, and Robert Lawson (2004). *Economic Freedom of the World: 2004 Annual Report*. Fraser Institute. <<http://www.freetheworld.com>>.

Mbaku, John Mukum, ed. (1999). *Preparing Africa for the Twenty-First Century: Strategies for Peaceful Co-existence and Sustainable Development*. Aldershot, UK and Brookfield, VT: Ashgate.

Norton, Seth W., and James. D. Gwartney (2008). *Economic Freedom and World Poverty*. In James Gwartney and Robert Lawson, *Economic Freedom of the World: 2008 Annual Report* (Fraser Institute: 2008): 23-40.

Sala-i-Martin, Xavier. 2002. "The Disturbing 'Rise' of Global Income Inequality". Published in the JEL and available at: <http://www.columbia.edu/~xs23/papers/GlobalIncomeInequality.htm>

Griswold, Daniel T. (2004). *Trading Tyranny for Freedom: How Open Markets Till the Soil for Democracy*. Cato Institute: Washington, DC. Trade Policy Analysis No. 26, January 6, See also Dawson, John W. (1998). Institutions, Investment, and Growth: New Cross-Country and Panel Data Evidence. *Economic Inquiry* 36 (October): 603-19.

المحتويات

3	التوطئة
4	أشغال اليوم الدراسي
4	قياس الحرية الاقتصادية
4	البنية القانونية وحماية حقوق الملكية
4	البنية القانونية وحماية حقوق الملكية
4	الولوج لعملة سليمة
4	حرية التجارة العالمية
4	تنظيم الائتمان
5	حجم الحكومة
6	حكم القانون وحقوق الملكية
8	حرية التجارة الدولية
10	التدابير التنظيمية
14	الحرية الاقتصادية : نظرة عامة
15	تأثير الحرية الاقتصادية
17	الحرية الاقتصادية والرفاهية
18	الحرية الاقتصادية والحريات الأخرى
20	الحرية الاقتصادية والفساد
22	قائمة المراجع

المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية

www.arab-csr.org

E-mail: contact@arab-csr.org

4 زنقة أبو عنان، الطابق الثاني، حسان، الرباط - المغرب

الهاتف: + 212 5 37 70 79 71



منبر الحرية

<http://minbaralhurriyya.org>

E-mail: contact@minbaralhurriyya.org

4 زنقة أبو عنان، الطابق الثاني، حسان، الرباط - المغرب

الهاتف: + 212 5 37 70 79 71



الجمعية الاقتصادية اللبنانية

<http://leb-econ.org>

E-mail: info@leb-econ.org

Phone: 76- 14 25 76



معهد فريزر

www.fraserinstitute.org

E-mail: info@fraserinstitute.org

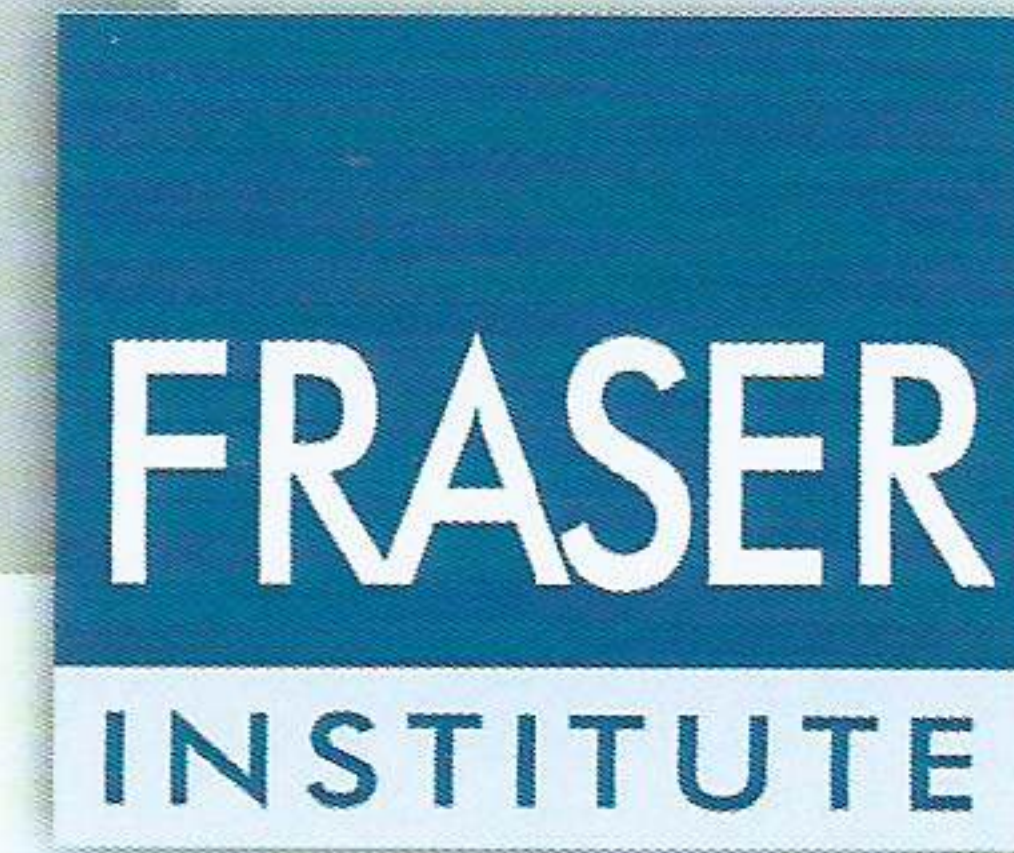
Lancaster Building

.8th Avenue S.W 304 - 609

Calgary, Alberta

Canada T2P 1C2

Tel: (403) 216-7175



مؤسسة أطلس للأبحاث

<http://atlasnetwork.org>

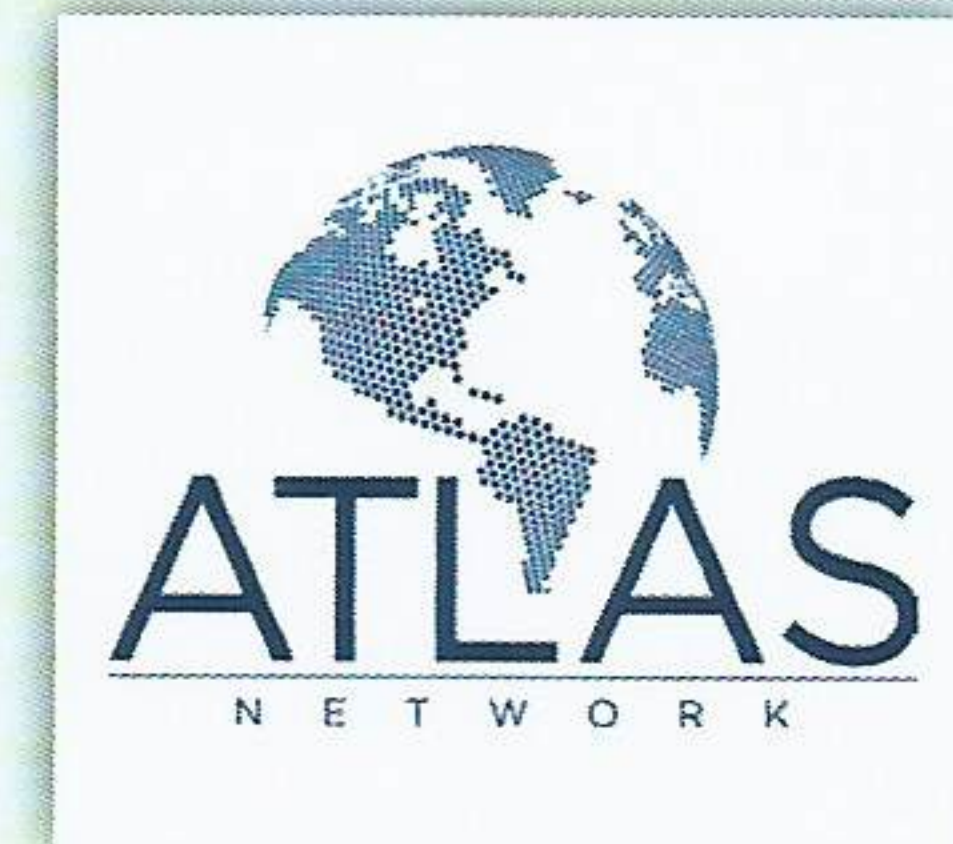
E-mail: Events@AtlasNetwork.org

Atlas Economic Research Foundation

L Street NW 1201

Washington, DC 20005

Phone: 202-449-8449



المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية

www.arab-csr.org

E-mail: contact@arab-csr.org

4 زنقة أبو عنان، الطابق الثاني، حسان، الرباط - المغرب

الهاتف: + 212 5 37 70 79 71

منبر الحرية

<http://minbaralhurriyya.org>

E-mail: contact@minbaralhurriyya.org

4 زنقة أبو عنان، الطابق الثاني، حسان، الرباط - المغرب

الهاتف: + 212 5 37 70 79 71

الجمعية الاقتصادية اللبنانية

<http://leb-econ.org>

E-mail: info@leb-econ.org

Phone: 76- 14 25 76

معهد فريزر

www.fraserinstitute.org

E-mail: info@fraserinstitute.org

Lancaster Building

.8th Avenue S.W 304 - 609

Calgary, Alberta

Canada T2P 1C2

Tel: (403) 216-7175

مؤسسة أطلس للأبحاث

<http://atlasnetwork.org>

E-mail: Events@AtlasNetwork.org

Atlas Economic Research Foundation

L Street NW 1201

Washington, DC 20005

Phone: 202-449-8449